Social and Economic Motives for Murder in the Family: Content Analysis of Al-Masry Al-Youm Newspaper in the Period of 2009-2011

Sahar H. Barbari*

Family murders have increased in recent years all over the world with the Egyptian society as no exception. There is no doubt that the Egyptian family was subjected to a series of factors which have had a negative impact on its construction. These factors contributed to the increase in crimes of violence, murder and revenge within the family. Murders were committed interchangeably byhusbands of their wives, parents of their offspring, brothers against sisters,the young against the old and among relatives. **This study aims to:** Identify the social and economic motives behind killings within the family. For this purpose, the researcher relied on content analysis of Al-Masry Al-Youm newspaper in the period from the beginning of 2009 and until the end of 2011.

The study yielded several results: The most common patterns of homicides were murders of parents of their children ; motives behind committing a crime varied depending on the nature and method of the crime; the weapon most commonly used was cold steel particularly in cases of husbands killing their wives or of wives their husbands.

Keywords: Social and Economic Motives - Crime - Family - Murder.

---

(1) *

الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسرة: تحليل مضمون لجريدة المصري اليوم في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١١

سحر حساني بربري(*)

ملخص: يمكن القول إن جرائم القتل في محيط الأسرة قد تزايدت في السنوات الأخيرة في جميع بلدان العالم بصفة عامة وفي المجتمع المصري بصفة خاصة، ولا شك في أن الأسرة في مجتمعاتنا تعرضت لمجموعة من العوامل، كان لها تأثير سلبي على بنائها، وأسهمت تلك العوامل في تزايد جرائم العنف والقتل والانتقام داخل الأسرة الواحدة. وأصبح القتل متبادلاً بين الأزواج والزوجات وبين الآباء والأبناء، وبين الإخوة والأخوات، وبين الأبناء وكبار السن، وبين الأقارب بعضهم مع بعض. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تعرف الدوافع الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء ارتكاب جرائم القتل الأسري، واعتمدت الباحثة على منهج تحليل المضمون لصحيفة المصري اليوم وذلك في الفترة الزمنية الممتدة من بداية 2009 حتى نهاية 2011. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، من بينها: أن أكثر أنماط جرائم القتل شيوعاً كانت جرائم قتل الوالدين للأبناء، كذلك اختلاف الدوافع المسؤولة عن ارتكاب الجريمة باختلاف شكل الجريمة وطبيعتها، وكان السلاح الأبيض من أكثر الأدوات استخداماً في جرائم قتل الأزواج للزوجات، أو في جرائم قتل الزوجات للأزواج.

المصطلحات الأساسية: الدوافع الاجتماعية والاقتصادية، الجريمة، الأسرة، القتل.

أولاً – مشكلة الدراسة:

تمتاز الأسرة في العالم العربي والإسلامي بعلاقات وثيقة بين أفرادها، ويظل الفرد مرتبطاً بأسرته من لحظة ميلاده حتى وفاته، وذلك مقارنة بالأسرة في المجتمعات الغربية التي تضعف الروابط فيها بين أفرادها. وتؤدي الأسرة وظائف

(*) قسم الاجتماع، الإسماعيلية، كلية الآداب، جامعة قناة السويس. Saharhassany1@yahoo.com

كثيرة ومهمة من خلال الأدوار المنوطة بكل فرد من أفرادها، ومن بينها: تنظيم الإشباع العاطفي والجنسي، إنجاب الأبناء وتنشئتهم اجتماعياً، الإشباعات الاقتصادية، توفير الشعور بالأمان. وقد تتكامل هذه الأدوار وقد تتصارع، ولاشك في أن صراع الأدوار داخل الأسرة من أخطر أشكال الصراع؛ لأنه يؤدي إلى تهديد بقاء الأسرة على المستويين الفيزيقي والسيكولوجي، ويضعف من قدرتها على مواجهة المشكلات، وتصبح علاقات الأدوار داخلها مجالاً للإحباط والحرمان بدلاً من تقديم الإشباعات الأساسية للحاجات الضرورية، ويعجز كل فرد من أفرادها عن تقديم صورة الذات المفضلة للطرف الآخر، وهو ما أصبحت الأسرة المصرية تعانيه في الوقت الحاضر. ولاشك في أن اختلال بناء الأدوار داخل الأسرة وتزايد الصراع بين أفرادها أدى إلى تزايد معدلات العنف وجرائم القتل في الأسرة.

ويمكن القول إن جرائم القتل في محيط الأسرة لم تصبح ظاهرة تخص المجتمع المصري فقط وإنما هي ظاهرة منتشرة في المجتمع العالمي كله؛ ففي دراسة في إيطاليا تناولت ثمانين شخصاً ارتكبوا جرائم قتل، تبين أن (65) شخصاً منهم كانت لهم علاقة أو معرفة بالضحية. تلك النتيجة أكدتها دراسة أخرى في الهند أشارت إلى أن معظم جرائم القتل حدثت داخل الطائفة وغالباً ما كانت تشمل زوجاً وزوجة. وفي دراسة قام بها Marvin walfgang في فيلادلفيا لحصر حالات القتل في الفترة من يناير 1948 حتى ديسمبر 1952، وجد أن عدد الضحايا 588 والجناة 621، وتبين أن المشاجرات المنزلية والأسرية من أعلى الأسباب المسؤولة عن ارتكاب جريمة القتل؛ إذ مثلت 14%. (شريف،2007)

وفي دراسة أخرى عن قتل النساء في المجتمع اللبناني في دائرة القرابة، تبين أن قتل النساء في إطار عائلاتهن لا يعدو كونه عنفاً مستمراً ضد المرأة. كما أنه يعطي مؤشراً على أن المعتقدات السائدة التي تسبغ العائلة بسمات الدفء والرعاية والأمان لا تطبق على بعض هذه العائلات أو الأسر. (بيخون، 2009)

وفي دراسة (Chilton, 2002) عن القتل بين الأسر في شيكاغو ركز على حالات القتل الأسري التي يرتبط أعضاؤها بعضهم ببعض من خلال الميلاد أو الزواج، أو الذين تربط بينهم روابط عاطفية أو يخططون لتكوين أسرة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تزايداً في عدد حالات قتل الزوجات لأزواجهن خلال الستين

عاماً الماضية، وذلك مقارنة بقتل الأزواج للأبناء، كما أشارت الدراسة إلى أنه لم يحدث تغيير كبير في نسبة قتل الأبناء لوالديهم خلال الفترة الممتدة من 1870 حتى 1930. كما تبين تزايد نسبة القتل بين النساء والرجال السود أو الزنوج من 12% في الفترة من 1870– 1907 إلى 41%. كذلك بلغت حالات قتل الآباء والأجداد للأطفال 215 حالة قتل عمد، كان المتسبب فيها الأم، وكان الدافع الرئيس وراء القتل عجز الأم عن دعم طفلها.

وفي دراسة (بيومي: 1994) بعنوان (التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي) وضعت الباحثة الفرض الرئيس للدراسة على النحو الآتي: هناك علاقة إيجابية طردية بين التفكك الأسري وجريمة القتل في المحيط العائلي، كما أن هناك علاقة عكسية بين زيادة جرائم القتل العائلي والتفريط في القيم المجتمعية والدينية، وتزداد جرائم القتل في المحيط العائلي مع مخالطة رفقاء السوء. وقد طبقت الدراسة في سجني القناطر الخيرية وشبين الكوم (نساء ورجال).

وتوصلت الدراسة إلى أن مخالطة أصدقاء السوء يدفع أحد أفراد الأسرة لارتكاب جرائم القتل العائلي. بالإضافة إلى أن الابتعاد عن القيم الدينية والمجتمعية يؤدي إلى اقتراف أحد أفراد الأسرة لجريمة القتل. كما أكدت الدراسة أن الغالبية العظمى من جرائم القتل العائلي تحدث في الريف مقارنة بالحضر.

وفي دراسة نشرت في (Awomen's news journal, 1994) تبين أن هناك قتلاً من الأزواج للزوجات، ومن الآباء للأبناء؛ فالدراسة طبقت على 8000 قاتل في أكبر المدن الحضرية، وخلصت الدراسة إلى أن 16% من الضحايا كانت تربطهم صلة قرابة بالقتلة (أحد أعضاء الأسرة)، و 64% قتلوا على أيدي المعارف، و20% قتلوا على أيدي غرباء. كما تبين أن الأمهات يتجهن إلى قتل أبنائهن الذكور أكثر من الإناث، وذلك بنسبة 64% للذكور مقابل 36% للإناث. كما أن الآباء يقتلون بناتهم بشكل أكبر من الأبناء الذكور، وذلك بنسبة 52% مقابل 48% للذكور. ويتجه الأبناء أيضاً إلى قتل آبائهم وأمهاتهم بنسب متساوية.

وفي دراسة (محمود، 1989) حول ظاهرة القتل بين الزوجين حاولت الدراسة تقديم تفسير نفسي اجتماعي لهذه الظاهرة، وذلك من خلال المقارنة بين حالات قتل الرجل لزوجته والمرأة لزوجها، وقد حاولت الدراسة الإجابة عما يلي: ما طبيعة

العلاقة الزوجية التي تنتهي بالقتل؟ وكيف يؤدي الإحباط والصراع إلى القتل في الحياة الزوجية ؟ وما الطريقة التي تتم بها جريمة القتل؟.

تكونت عينة الدراسة من (10) حالات (5 رجال + 5 نساء) من مرتكبي جرائم قتل الأزواج من الموزعين بسجن القناطر (رجال – نساء). واستخدمت الباحثة المنهج الإكلينيكي في الدراسة، وقد توصلت إلى عدة نتائج، من أهمها: تعرض النساء القاتلات للضرب والإساءة إليهن من قبل الزوج القتيل. أما بالنسبة إلى الرجال القتلة فكانت علاقاتهم بزوجاتهم تتسم بالعدوان والعنف. كذلك كان للعوامل الاقتصادية دور مهم في ضرب الزوجة وإساءة معاملتها.

وفي دراسة (الشناوي، 1988) عن جريمة القتل داخل العائلة حاولت الدراسة تعرف بعض الجوانب النفسية الاجتماعية لجريمة القتل التي تحدث بين أفراد الأسرة الواحدة في مصر، كذلك تعرف الخصائص الديموجرافية للقتلة والضحايا، والدوافع الكامنة وراء ارتكاب هذه الجرائم. وذلك من خلال تحليل مضمون مائة جريمة من جرائم العنف الأسري؛ مما نشر في صحيفة الأهرام وأخبار الحوادث في الفترة من 1983– 1987. وقد استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون والتحليل الإحصائي الذي يعتمد على استخدام الإحصاءات الوصفية وعلى استخدام مربع كا^2 لاختبار توزيع الأبعاد. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: أن الجناة الذكور يتفوقون في نسبتهم على الجناة الإناث بشكل ملحوظ، ومن ناحية التوزع العمري تركزت (بالنسبة إلى الذكور والإناث) في فترتي العمر من (20 إلى أقل من 30)، ومن (30 إلى أقل من 40). ومن ناحية درجة القرابة كانت أعلى النسب بين الأزواج سواء كان الزوج قاتلاً (33,7%) أم كانت الزوجة قاتلة (70,3%). وكانت السكين في مقدمة الأدوات التي استخدمها الذكور، في حين كان استخدام التخدير عند القتل لدى الإناث، وتساوت نسبته مع استخدامهن للسم. وفيما يتعلق بالدافع وراء ارتكاب جريمة القتل، أوضحت الدراسة أن الرجل يقتل لأسباب عديدة – فيما عدا المرضى المصابين بمرض عقلي ومدمني الخمور والمخدرات – يرتبط معظمها بدوره الاجتماعي مثل الشك في السلوك، والخلافات المالية، والخلافات العائلية، أما المرأة فهي تقتل للتخلص أو للانتقام، وينحصر ضحاياها في الزوج والأولاد.

وفي دراسة (Boudouris, 1971) عن القتل في محيط الأسرة قدم تحليلاً

لجرائم القتل التي حدثت في مدينة ديترويت خلال الفترة من 1926 إلى 1968، وتبين أن هناك 6389 حالة قتل تمت بين أشخاص تربطهم روابط عائلية، وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهرة القتل الأسري ليست نتاجاً لدوافع فردية أو عشوائية إنما هي نتاج لمجموعة من المحددات الاجتماعية، من بينها الظروف الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن جرائم القتل قد تزايدت في الآونة الأخيرة في جميع بلدان العالم بصفة عامة وفي المجتمع المصري بصفة خاصة، وتصاعدت حوادث الجنايات في عام 2012 مقارنة بالأعوام الماضية؛ إذ سجلت 5814 جريمة في مقابل 2778 جريمة العام الماضي،وكشف التقرير أن نسبة الزيادة في معدل جرائم القتل العمد 130% (تقرير مصلحة الأمن العام، 2012).

ولا شك في أن الأسرة في مجتمعاتنا تعرضت لمجموعة من العوامل كان لها تأثير سلبي على بنائها، وأسهمت تلك العوامل في تزايد العنف المصاحب بإيذاء بدني داخلها، ومن بين هذه العوامل:

1 – التغيرات الاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري التي كان لها تأثير في تغير دور الدولة وانسحابها من مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية تاركة بذلك مكانها لقوى السوق المختلفة؛ مما أدى إلى قلة فرص العمل أمام العديد من شرائح المجتمع (تيمونز روبيرتس، 2004)؛ فقد بلغت نسبة البطالة قبل تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في مصر عام 1984 (17% للإناث مقارنة بنسبة 6% للذكور)، واستمرت هذه النسبة في ارتفاع مستمر مع زيادة الإجراءات والسياسات المتزامنة مع تطبيق سياسات التكيف حتى وصلت هذه النسبة في عام 2007 إلى 18,6% للإناث مقارنة بنسبة 5,9% للذكور. وبلغ معدل البطالة في الربع الأول من عام 2013 (13,2%). بزيادة 1,2% متعطل عن الربع نفسه من عام 2010؛ الأمر الذي يدعو للاعتقاد بأن هذه السياسات تعمل على إضعاف أفراد المجتمع وإفقارهم (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: 2008، 2013). ويؤكد ذلك المفكر الغربي هربرت سبنسر صاحب نظرية "البقاء للرأسمالية الأصلح"، وتقول نظرية سبنسر: "إنه من واجب القوى اقتصادياً أن يدفع الفقير اقتصادياً إلى الفناء، وهذا الفعل هو في الواقع سر نجاح الاقتصاد الرأسمالي العالمي في أنه يبيد الضعيف "(ليستر ثورو، 2005).

2 – يعتبر الفقر أحد المتغيرات الاقتصادية التي تهدد العديد من فئات المجتمع، وبصفة خاصة النساء؛ فقد أسهمت السياسات الاقتصادية – وخاصة تلك المتعلقة بسياسة الإصلاح الاقتصادي – في تعميق الفقر، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار في مقابل انخفاض الأجور. ومما لاشك فيه أنه في ظل انخفاض الأجور تتأثر الأسر نتيجة لتحملها عبء تدبير النفقات ومتطلبات الحياة في ظل محدودية الموارد. (Talles, 1995).

3 – إذا نظرنا إلى جملة التحولات التي مر بها المجتمع المصري فسوف نجد أن حصادها كان سلبياً في جملته وبدأ بأسرة قوية متماسكة، تقليدية تعكس التراث التقليدي للمجتمع، وانتهى بأسرة هشة وضعيفة تعاني جوانب ضعف عديدة. ومن بين مظاهر هذا الضعف قابلية البناء الأسري للتصدع والانهيار استناداً إلى ضعف منظومة القيم التي تضبط إيقاع التفاعل داخل الأسرة وهشاشة النمط الأسري السائد، إضافة إلى اختراق بعض القيم الفردية والنفعية لتحل محل القيم الإيثارية والعطاء للأسرة؛ الأمر الذي يعني أن الأسرة أصبحت تعمل في ظل منظومة قيمية ذات طبيعة فردية وأنانية في مقابل اختفاء القيم الجماعية، وهو ما دفع إلى بروز حقائق جديدة، منها أن الفرد أصبح مقدماً على الجماعة، وأصبحت المصلحة والأنانية الفردية هي معيار المشاركة في الحياة الأسرية، وقد أدى ذلك إلى سقوط صيغة التوقعات المتبادلة أساساً للاجتماع الإنساني السوي في أي جماعة اجتماعية. ولا شك في أن غياب المعايير التي يحتكم إليها في مثل هذه القضايا من شأنه أن يؤجج وتيرة الصراعات الأسرية، ومن ثم الاتجاه نحو العنف المتزايد والقتل. (ليلة، 2004).

4– القيم والسلوكيات التي تبثها الفضائيات وما تسهم به في تصاعد التوجهات الاستهلاكية لدى الأسرة، وقد أدى ذلك إلى الضغط على أعضاء الأسرة، وبخاصة أن منظومة القيم الموجهة لسلوكيات البشر قد أصابها الضعف والوهن؛ مما ترتب عليه انفجار الأسرة وانهيارها من الداخل، يضاف إلى ذلك تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، التي أسهمت في نشر قيم وسلوكيات غير مناسبة بين أبناء الأسرة؛ مما نجم عنه إضعاف سيطرتها على الأبناء، والعمل على نشر ثقافة الانحراف في فضاء المجتمع. (ليلة، 2004).

وتجدر الإشارة إلى أن العنف داخل الأسرة المصرية كان يعتبر من خصوصياتها وكان جزءاً من المعايير الاجتماعية، يستخدم لتأديب الأبناء وتهذيبهم في أغلب الأحيان، أو يستخدم لتأديب الزوجة التي تخرج عن طوع زوجها، وقد نجد العنف بين الإخوة والأخوات أو أولاد العمومة على توزيع الميراث، أما جرائم القتل الأسري فكادت تقتصر على ظاهرة الثأر في صعيد مصر أو الدفاع عن الشرف. أما في الوقت الراهن فتزايدت جرائم العنف والقتل والانتقام داخل الأسرة الواحدة. وأصبح القتل متبادلاً بين الأزواج والزوجات، وبين الآباء والأبناء، وبين الإخوة والأخوات، وبين الأبناء وكبار السن، وبين الأقارب بعضهم مع بعض، وبدأت قيم التماسك والتراحم تنحسر في الأسرة المصرية (حلمي، 2004).

ثانياً – أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

1 – أنها تتناول موضوعاً مهماً، وظاهرة بدأت تسترعي اهتمام المتخصصين في العلوم الاجتماعية عامة والمهتمين منهم بالجريمة أو الأسرة خاصة.

2 – أن تزايد جرائم القتل في محيط الأسرة يعد مؤشراً دالاً على وجود خلل ما في البناء الاجتماعي وفي منظومة القيم الأخلاقية؛ فالأسرة المصرية عرفت أنماطاً من السلوكيات لم تكن تعهدها فيما مضى؛ فلم تعد الأسرة ملاذاً للفرد أو مصدراً للأمان والحميمية، وإنما أصبحت تضم كيانات متصارعة فيما بينها.

3 – أن الأسرة تمثل مرآة المجتمع تنعكس عليها مشكلاته؛ فهي نتاج له بقدر ما هي منتجة له، لذلك ينبغي على الباحثين في مجال علم الاجتماع فهم وتفسير ما يمر به المجتمع المصري من تحولات تؤثر بشكل سلبي على الأسرة.

4 – أن تزايد جرائم القتل ينذر بوجود ظاهرة اجتماعية مرضية يجب التصدي لها والتحكم فيها، وهذا لن يتحقق من خلال معاقبة الجناة فقط ولكن من خلال فهم طبيعة هذه الظاهرة أيضاً وتحليل أسبابها ودوافعها.

5 – أن الأسرة تمثل الخلية الأولى للمجتمع، والمحافظة على كيانها وأمنها أساس لأي مجتمع متقدم.

ثالثاً – أهداف الدراسة:

1 – تعرف سمات مرتكبي الجرائم وسمات المجني عليهم.

2 – تحديد أكثر أنماط القتل شيوعاً داخل الأسرة المصرية وفقاً لما نشر في صحيفة المصري اليوم في الفترة من بداية 2009 حتى نهاية 2011.

3 – تعرف أهم خصائص جرائم القتل في الأسرة المصرية.

4 – تعرف الدوافع الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء ارتكاب جرائم القتل الأسري (قتل الأزواج للزوجات، الزوجات للأزواج، الآباء للأبناء، الأبناء للآباء، قتل الأقارب، قتل الأشقاء).

رابعاً – تساؤلات الدراسة:

1 – ما سمات مرتكبي جرائم القتل في محيط الأسرة؟ وما سمات المجني عليهم؟

2 – ما أكثر أنماط القتل شيوعاً في الأسرة المصرية؟

3 – ما أهم خصائص جرائم القتل في الأسرة المصرية؟

4 – ما الدوافع الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء ارتكاب جرائم القتل في محيط الأسرة على اختلاف أشكالها؟

خامساً – الإجراءات المنهجية للدراسة:

1 – منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة على منهج تحليل المضمون لصحيفة المصري اليوم، وذلك في الفترة الزمنية الممتدة من بداية عام 2009 حتى نهاية عام 2011؛ وذلك لتعرف الدوافع الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء ارتكاب جرائم القتل الأسري. واختيرت صحيفة المصري اليوم بصفة خاصة للدراسة الراهنة؛ لأنها جاءت في مقدمة الصحف من حيث تناولها لقضايا القتل في محيط الأسرة؛ حيث تعتبر التغطية الصحفية لها من أبرز التغطيات التفصيلية، ونادراً ما خلت صفحاتها اليومية من سرد ومتابعة لوقائع القتل والعنف الأسري (مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، 2009).

2 – أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة على صحيفة تحليل المضمون، واشتملت على بعض العناصر الأساسية، وهي: النوع والسن والحالة الاجتماعية والمهنية، وذلك للجاني والمجني عليه، مكان ارتكاب جريمة القتل، عدد الجناة، عدد المجني عليهم، صلة القرابة بين الجاني والمجني عليه، أسباب ارتكاب الجريمة، الأداة المستخدمة في الجريمة، كيفية ارتكابها، كيفية التخطيط لها، طريقة التمثيل بالجثة إن وجد، ونوع الجريمة: فردية أم مشتركة. وقد اشتمل تحليل المضمون على عدة خطوات، هي:

أ – عينة الدراسة:

قامت الباحثة باختيار الفترة الزمنية الممتدة من بداية 2009 حتى نهاية 2011 من جريدة المصري اليوم، وقد حللت صفحة الحوادث بها، بواقع (296) جريمة في السنوات الثلاث؛ إذ بلغ معدل الجرائم التي حللت في عام 2009 (112) جريمة، وفي عام 2010 (102) جريمة، وفي عام 2011 (82) جريمة.

ب – موضوع التحليل:

يتركز موضوع التحليل على جرائم القتل التي تمت في محيط الأسرة المصرية في الفترة من بداية عام 2009 إلى نهاية 2011، وقد استبعدت الباحثة جرائم الانتحار والشروع في القتل والقتل الخطأ.

ج – وحدة التحليل:

اعتمدت الباحثة على موضوع الخبر المنشور بصفحة الحوادث بجريدة المصري اليوم، وهو يتعلق بجرائم القتل في محيط الأسرة سواء كانت أسرة نووية أم مركبة أم ممتدة أم ناقصة أم بين الأقارب بعضهم مع بعض. هذا، بالإضافة إلى اختيار الشخصية وحدة للتحليل سواء كانت شخصية الجاني أم المجني عليه.

د – فئات التحليل:

تشتمل فئات التحليل على الجوانب الرئيسة والفرعية التي سوف نقوم بدراستها في البحث، والتي تتمثل فيما يلي:

1 – الخصائص الديموجرافية للجناة والمجني عليهم: السن، النوع، المهنة، الحالة الاجتماعية، مكان ارتكاب الجريمة.

2 – تحديد أكثر جرائم القتل شيوعاً في محيط الأسرة: قتل الأزواج للزوجات، الزوجات للأزواج، الوالدين للأبناء، الأبناء للوالدين، الأشقاء، الأقارب.

3 – خصائص جرائم القتل الأسري: نوع الجريمة (فردية – مشتركة)، التمثيل بالجثة، صور التمثيل بها، التخطيط للجريمة، الأدوات المستخدمة في ارتكاب الجرائم.

4 – دوافع القتل في محيط الأسرة: الغيرة، الخيانة، الدفاع عن الشرف، خلافات عائلية، التأديب، الميراث، إدمان المخدرات.....

هـ – القياس والتفسير:

قامت الباحثة بتحليل البيانات تحليلاً كيفياً؛ وذلك من أجل تعرف ملابسات الجريمة والدافع وراءها وخصائص الجناة والمجني عليهم.

سادساً – التوجه النظري:

نتيجة لتعدد العوامل المسؤولة عن جرائم القتل الأسري تعددت وجهات النظر والرؤى النظرية حول تفسير السلوك الإجرامي، ومن بينها المدرسة العضوية أو البيولوجية التي يرى أصحابها أن ثمة علاقة بين السلوك الإجرامي والتكوين البيولوجي للإنسان من حيث الملامح العامة أو الصفات التشريحية، فضلاً عن الخصائص الوظيفية لأعضاء الجسم المتصلة بالجهاز العصبي أو الغدد. ومن أبرز علماء هذا الاتجاه (لمبروزو)، الذي أكد دور العوامل الخارجية واعتبرها مثيرات منشطة لهذا الاستعداد الإجرامي، وأن المجرمين يمثلون نموذجاً خاصاً ينتقل بالوراثة، ويمكن تعرفه من الخصائص التشريحية التي تمثل انحطاطاً إما نفسياً وإما عقلياً وإما بيولوجياً. ويرى لمبروزو أن الصفات الجسمية والعقلية للفرد المجرم تحول دون انصياعه للقوانين، ومن ثم تؤدي إلى انحرافه عن السلوك السوي (الدويري، 1984).

أما أصحاب الاتجاه النفسي فيرون أن ثمة علاقة بين السلوك الإجرامي والحالة النفسية للإنسان، وأن للعوامل النفسية دوراً أساسياً في تشكيل السلوك الإجرامي، وأن الجريمة هي محصلة للكبت الذي ينتج عن الصراع النفسي، والطاقة الغريزية التي لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً مقبولاً؛ مما حدا بها إلى البحث عن مخرج آخر غالباً ما يكون غير مقبول اجتماعياً، كذلك العقد النفسية الناتجة عن الصراع بين غريزة الذات والشعور الاجتماعي، هذا، بالإضافة إلى الأمراض الذهانية أو العقلية (عبيد، 1977).

في حين يرى آخرون أن التفكك الاجتماعي هو السبب الرئيس للسلوك الإجرامي؛ حيث تمتد جذور الجريمة إلى التنظيم الاجتماعي، وهي تعبير عن هذا التنظيم، فالجماعة قد يقوم تنظيمها لتحقيق السلوك الإجرامي، أو قد يقوم هذا التنظيم لمعارضة هذا النوع من السلوك ومواجهته. ففي المجتمعات البدائية والمجتمعات الزراعية تتسم التأثيرات التي تحيط بالفرد بالثبات والتشابه والانسجام والاتساق النسبي، لكن مثل هذا الاتساق لا يبدو واضحاً في ظل المدنية الغربية في الوقت الحالي؛ وذلك لضعف الضوابط الاجتماعية غير الرسمية، وقد أشار روسنفيلد Rosenfeld إلى أهمية رأس المال الاجتماعي وتأثيره على معدلات القتل. (Rosenfeld et al., 2001).

كما أشار بوتنام Putnam إلى ارتباط الجريمة برأس المال الاجتماعي؛ فالدول التي تسجل معدلات مرتفعة في مستوى الجريمة ينخفض لديها مؤشر رأس المال الاجتماعي الذي يشتمل على تدابير من المشاركة السياسية والمدنية والعمل التطوعي، والعلاقات الاجتماعية غير الرسمية، والثقة الاجتماعية. ويرى بوتنام أن المجتمعات المفككة تتسم بنسب عالية من الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار وعدم التجانس السكاني، وهذه الظروف تعوق تطور شبكة العلاقات الاجتماعية بين السكان والمجتمعات، ويؤدي ذلك بدوره إلى التقليل من قدرة المجتمع على ممارسة السيطرة الاجتماعية، وبخاصة على سلوك الشباب. واستناداً إلى منطق نظرية التفكك الاجتماعي، يرى بوتنام أن الشبكات الاجتماعية تشكل البنية التحتية لرأس المال الاجتماعي .وهذا يسمح بتعزيز المعايير الإيجابية للشباب، ويقدم لهم فرص الحصول على نماذج الأدوار، والقدوة من الموجهين لهم، والرعاية التربوية، والاتصالات الوظيفية. (Messner et al., 2004).

ولقد ناقش دوركايم سرعة التغير الاجتماعي وما يؤديه من زيادة حالة الأنومي التي تؤدي إلى زيادة السلوك الإجرامي، فدوركايم يرى أن التغير الطبيعي والتدريجي والتنمية الاجتماعية لا تؤدي إلى حالة الأنومي، كما أن العنف يقل في مثل هذه الظروف، ولكن في ظل ظروف التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السريع، فالتضامن الآلي يضعف ويفقد قوته في التحكم في الأفراد، وفي الوقت نفسه يظهر نوعاً جديداً من التحكم أو التضامن يكون فيه الأفراد أحراراً، يتسمون بالأنانية ويسعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، ولا يوجد لديه وقت للتوافق أو التكيف مع القوى الأخلاقية اللازمة للتحكم في سلوكيات الأفراد والسيطرة عليها،

ومن ثم تتصاعد التطلعات الفردية على حساب احترام الآخرين، ويتزايد ارتباط الشخص بذاته أكثر من ارتباطه بالآخرين. (Alex, 2007).

ويعد "وليم بنجر" William Bonger في طليعة الجنائيين الذين يعزون الإجرام إلى الأحوال الاجتماعية العامة، وهو يرى أن الإنسان يولد وهو مزود بغرائز اجتماعية غيرية تتأثر بما يعترض الفرد من ظروف، فإن كانت ملائمة زادت الغرائز قوة في ضبط السلوك وإن كانت العكس ضعف الأمر الذي يدفعه إلى الإجرام بعد أن تسيطر عليه الأنانية وتحكم سلوكه (Cullen & Wilcox, 2010).

ويرى بعض العلماء أن العنف والجريمة يرتبطان بالفقر؛ فالحرمان المطلق – في حد ذاته – يمكن أن يؤدي إلى العنف، باعتباره أحد الخيارات القليلة المتاحة أمام أولئك الذين يعانون الحرمان الاقتصادي، ويعجزون عن التعامل مع المشكلات والأزمات في الحياة اليومية، كما ينتج عن الحرمان المطلق تلك المواقف العاطفية التي تتحول إلى أعمال عنف، وخاصة ضد أقرب الأقربين كالزوجة والأبناء والأصدقاء. هذا، بالإضافة إلى أن بطالة الزوج وعدم الاستقرار الزواجي يرتبطان بالحرمان المطلق الذي يؤدي إلى استمرار العنف داخل الأسرة. ويرى العلماء أن الفقر يدعم استمرار وجود ثقافة فرعية من العنف، ومن الممكن أن تكون تلك الثقافة الفرعية سبباً غير مباشر للقتل (Parker، 1989).

في حين يرى الاتجاه التكاملي أن السلوك الإجرامي سلوك مركب. لا يمكن أن يخضع للتجزئة؛ أي لعوامل ذات صبغة اجتماعية أو عضوية أو نفسية خالصة، بل إن مزيجاً مشتركاً من عدة عوامل هو الذي يؤدي إلى ارتكاب الجريمة، ولذلك دلت أعمال "شلدون واليانور جلوك " على اتجاه تعددي ينظر إلى الإنسان على أنه وحدة عضوية نفسية اجتماعية، وانعكس ذلك في بحوثهما التتبعية طويلة المدى، التي استطاعا من خلالها التوصل إلى ثلاثة جداول للتنبؤ بالنجاح: أحدها يحتوي على عوامل اجتماعية: مثل، معاملة الأب ومراقبة الأم واهتمام الوالدين. والثاني: خاص بالعوامل النفسية، مثل، الرغبة في تأكيد الذات والميل إلى التخريب. والثالث: يتعلق بالعوامل المتأثرة بالجهاز العضوي مثل، المخاطر والاستسلام والانبساط (محيي الدين، 2003). ويؤكد وجهة النظر هذه "وليم هيلي" William Healy الذي ينظر إلى الإجرام باعتباره مشكلة في الشخصية، والشخصية في تكونها تتأثر بالعوامل البيولوجية والنفسية والعضوية والاجتماعية. (الساعاتي، 1983).

سابعاً- نتائج تحليل المضمون:

1 – الخصائص الديموجرافية للجاني:

أ – السن:

بالنظر إلى جدول (1) الذي يوضح توزع الجناة وفقاً للسن، تبين ارتفاع نسبة الجناة في الفئة العمرية من 20 إلى أقل من 30 عاماً بنسبة 30,8 يليها الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 عاماً بنسبة 30,5 %، ثم الفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 عاماً بنسبة 15,4%، ثم الفئة العمرية من 10 إلى أقل من 20 عاماً بنسبة 2,9%. وأقل النسب كانت للفئة العمرية من 60 إلى أقل من 70 بنسبة 1,7% والشريحة العمرية الأقل من عشر سنوات بنسبة 1,2%.

جدول (1)
توزع الجناة وفقاً للسن

السن	2009	2010	2011	ك	%
أقل من عشر سنوات	1	3	–	4	1,2
من 10 إلى أقل من 20	3	2	5	10	2,9
من 20 إلى أقل من 30	36	38	32	106	30,8
من 30 إلى أقل من 40	36	37	32	105	30,5
من 40 إلى أقل من 50	21	20	12	53	15,4
من 50 إلى أقل من 60	6	9	3	18	5,3
من 60 إلى أقل من 70	3	2	1	6	1,7
غير مبين	11	18	13	42	12,2
المجموع	117	129	98	344	%100

ب – النوع:

بالنظر إلى جدول (2) الذي يوضح توزع الجناة وفقاً للنوع تبين ارتفاع نسبة الجناة من الذكور، التي بلغت 79,4%، وذلك مقارنة بنسبة 20,6% من الإناث. ويمكن تفسير ذلك في ضوء سيادة النظام الأبوي الذي يقسم المجتمع إلى مجموعتين، إحداهما: الذكور والأخرى الإناث، وبذلك تستند الأبوية في مضمونها إلى علاقات

القوة التي تقوم على التمييز بين مجموعة الرجال ومجموعة النساء، ومن ثم يتحدد موقع كل منهما في المجتمع بما يملكه من قوة، وبذلك تتكون لدى كل مجموعة مصالح ومسؤوليات وأدوار محددة، كما تقوم الأسرة خلال عملية التنشئة على تدريب الذكور على تحمل المسؤولية بجميع أشكالها وفي مختلف مواقف الحياة وشتى المجالات العائلية والمجتمعية (أبوزيد، 2000).

جدول (2)
توزع الجناة وفقاً للنوع

النوع	2009	2010	2011	ك	%
ذكر	95	102	76	273	79,4
أنثى	22	27	22	71	20,6
المجموع	117	129	98	344	100

ج – الحالة الاجتماعية:

يوضح جدول (3) توزع الجناة وفقاً للحالة الاجتماعية، وتبين أن 53,5% من الجناة متزوجون، يليهم العزاب بنسبة 27,6%، ثم المطلقون بنسبة 4,1%، وأقل النسب كانت للأطفال، وبلغت 1,5% والأرامل 0,8%.

جدول (3)
توزع الجناة وفقاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	2009	2010	2011	ك	%
أعزب	26	39	30	95	27,6
متزوج	66	68	50	184	53,5
مطلق	4	8	2	14	4,1
أرمل	1	2	–	3	0,8
طفل	1	4	–	5	1,5
غير مبين	19	8	16	43	12,5
الإجمالي	117	129	98	344	100

د – المهنة:

بالنظر إلى جدول (4) الذي يوضح توزع الجناة وفقاً للمهنة تبين ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بين مرتكبي جرائم القتل، وذلك بنسبة 33,7%. يليهم مشغلو المصانع والآلات (عمال الإنتاج) بنسبة 12,2%. كما نلاحظ من الجدول أن أغلبية مهن الجناة تكاد تنحصر في العمل بالمهن الأولية والحرفية ومهن الخدمات والبيع، وذلك بنسبة 19,1% تلك المهن التي تضم: سائقي السيارات، التباعين، سمكرة السيارات، مهن النجارة، بائعي الخضار، الخردة، تجار الطيور، الأخشاب، مهن النقاشة، الأعمال الخدمية، السباكة، العاملين بالمقاهي، أعمال الجزارة، الباعة الجائلين. يلي ذلك العاملون في مهنة الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 9,6%. أما النسب الأقل فكانت لمهن الكتبة والموظفين بنسبة 4,4% والاختصاصيين من الأطباء والمهندسين والمدرسين والمحامين، بالإضافة إلى الطلاب وذلك بنسبة متساوية بلغت 3,5%، وقوات الشرطة بنسبة 1,2%، ومن هم دون السن أو على المعاش بنسب متساوية بلغت 0,6%.

جدول (4)
توزع الجناة وفقاً للمهنة

المهنة	2009	2010	2011	ك	%
عاطل	36	43	37	116	33,7
مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع	13	19	10	42	12,2
العاملون في الزراعة وصيد السمك	14	11	8	33	9,6
العاملون في المهن الأولية	8	10	7	25	7,3
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	7	9	8	24	6,9
العاملون في مهن الخدمات والبيع في الأسواق والمحال	11	2	4	17	4,9
الكتبة والموظفون	4	7	4	15	4,4
الاختصاصيون	5	4	3	12	3,5
طالب	3	6	3	12	5,3

تابع/ جدول (4)
توزع الجناة وفقاً للمهنة

المهنة	2009	2010	2011	ك	%
قوات شرطة وأفراد أمن	–	2	2	4	1,2
على المعاش	1	1	–	2	0,6
دون السن	1	1	–	2	0,6
غير مبين	14	14	12	40	11,6
المجموع	117	129	98	344	%100

2 – الخصائص الديموجرافية للمجني عليه:

أ – السن:

يوضح جدول (5) توزع المجني عليهم وفقاً للسن، وتبين من الجدول ارتفاع نسبة ضحايا القتل في محيط الأسرة بين الشباب من 20 إلى أقل من 30 سنة، وذلك بنسبة 25,1%، وارتفاع نسبة المجني عليهم في الفئة العمرية الأقل من عشر سنوات لتصل إلى 16,3%. يليها الفئة العمرية من40 إلى أقل من 50 سنة بنسبة 15,5%، ثم الفئة العمرية من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة، ومن 30 إلى أقل من 40 سنة بنسبة متساوية بلغت 10,9%. وأقل النسب كانت للفئات العمرية الأكبر سناً من 60 إلى أقل من 70 بنسبة 4,8% والفئة العمرية من 70 فأكثر بنسبة 4,6%.

جدول (5)
توزع المجني عليهم وفقاً للسن

السن	2009	2010	2011	ك	%
أقل من 10 سنوات	22	17	14	53	16,3
من 10 إلى أقل من 20	12	16	8	36	10,9
من 20 إلى أقل من 30	33	18	31	82	25,1
من 30 إلى أقل من 40	12	12	12	36	10,9
من 40 إلى أقل من 50	16	22	13	51	15,5
من 50 إلى أقل من 60	8	10	3	21	6,4

تابع/ جدول (5)
توزع المجني عليهم وفقاً للسن

السن	2009	2010	2011	ك	%
من 60 إلى أقل من 70	9	1	6	16	4,8
من 70 فأكثر	5	4	6	15	4,6
غير مبين	6	7	5	18	5,5
المجموع	123	107	98	328	%100

ب – النوع:

بالنظر إلى جدول (6) الذي يوضح توزع المجني عليهم وفقاً للنوع تبين أن هناك تقارباً بين نسبة الإناث المجني عليهن، التي بلغت 50,3% ونسبة الذكور المجني عليهم بنسبة 49,7%. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الذي يقوم رأسماله الثقافي والرمزي على قيمة الشرف سواء للرجل أو المرأة يستند في تفسيره لمعطيات الحياة الاجتماعية والرمزية إلى هذه القيم الرمزية. ويرى بورديو أن التعظيم من شأن القيم الثقافية الرمزية يؤدي إلى عنف رمزي symbolic violence ضد النساء، ولكن ينظر إليه وكأنه عنف طبيعي، ويرجع ذلك إلى نسق الاستعدادات الثقافية المكتسبة التي يخضع لها الأفراد (singley, 2003).

جدول (6)
توزع المجني عليهم وفقاً للنوع

النوع	2009	2010	2011	ك	%
ذكر	59	51	53	163	49,7
أنثي	64	56	45	165	50,3
الإجمالي	123	107	98	328	100

ج – الحالة الاجتماعية:

يوضح جدول (7) توزع المجني عليهم وفقاً للحالة الاجتماعية، وتبين أن الغالبية العظمى من المجني عليهم متزوجون، وذلك بنسبة 46,5%، يليهم العزاب

بنسبة 19,5%، ثم الأطفال بنسبة 17,9% والنسبة الأقل كانت للمطلقات والأرامل بنسبة 5,2%.

جدول (7)
توزع المجني عليهم وفقاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	2009	2010	2011	ك	%
أعزب	28	21	15	64	19,5
متزوج	57	54	41	152	46,5
مطلق	1	1	2	4	1,3
أرمل	4	4	5	13	3,9
طفل	21	20	18	59	17,9
غير مبين	12	7	17	36	10,9
المجموع	123	107	98	328	%100

د – المهنة:

يتضح من جدول (8) أن غالبية المجني عليهم من غير العاملين وذلك بنسبة 34,2%، كذلك الأطفال دون السن، والطلاب، ومن بلغوا سن المعاش، بنسبة 27,2%،يليهم المزارعون، ومشغلو المصانع والآلات بنسبة متساوية بلغت 6,4%، يليهم الحرفيون والعاملون في مهن الخدمات والبيع والعاملون في المهن الأولية بنسبة 10,2%، وأقل النسب كانت لمهن الكتبة والموظفين بنسبة 2,7% والاختصاصيين بنسبة 2,4%. وقوات الشرطة وأفراد الأمن بنسبة 0,3%.

جدول (8)
توزع المجني عليهم وفقاً للمهنة

المهنة	2009	2010	2011	ك	%
عاطل	52	28	32	112	34,2
دون السن	21	22	11	54	16,5
طالب	11	5	9	25	7,6

تابع/ جدول (8)
توزع المجني عليهم وفقا للمهنة

المهنة	2009	2010	2011	ك	
العاملون في الزراعة وصيد السمك	6	10	5	21	%6,4
مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع	8	7	6	21	6,4
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	3	5	5	13	3,9
العاملون في مهن الخدمات والبيع في الأسواق والمحال	3	4	5	12	3,6
على المعاش	4	4	2	10	3,1
العاملون في المهن الأولية	1	7	1	9	2,7
الكتبة والموظفون	1	5	3	9	2,7
الاختصاصيون	5	2	1	8	2,4
قوات شرطة وأفراد أمن	–	–	1	1	0,3
غير مبين	8	8	17	33	10,2
الإجمالي	123	107	98	328	100

3 – الشهر الذي ارتكبت فيه الجريمة:

أوضحت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة الجرائم في محيط الأسرة في شهر مارس؛ إذ بلغت في هذا الشهر 11,8%، يلي ذلك شهر سبتمبر بنسبة 11,5%، ثم شهر أبريل بنسبة 10,2%، ثم شهر أغسطس بنسبة 9,5%، وشهر يونيو بنسبة 9,2%، وشهر يوليو وشهر فبراير بنسبة متساوية بلغت 8,1%، والنسب الأقل كانت في شهر نوفمبر؛ إذ بلغت 5,4% وشهر ديسمبر 5,1% (انظر جدول 9).

جدول (9)
الشهر الذي ارتكبت فيه الجريمة

الشهر	2009	2010	2011	ك	%
يناير	12	3	7	22	7,3
فبراير	12	10	2	24	8,1
مارس	14	16	5	35	11,8
أبريل	10	15	5	30	10,2
مايو	6	5	10	21	7,1
يونيو	6	12	9	27	9,2
يوليو	6	9	9	24	8,1
أغسطس	13	8	7	28	9,5
سبتمبر	17	5	12	34	11,5
أكتوبر	7	3	10	20	6,7
نوفمبر	5	7	4	16	5,4
ديسمبر	4	9	2	15	5,1
الإجمالي	112	102	82	296	100

4 – المحافظة التي ارتكبت الجريمة فيها:

أوضحت نتائج تحليل المضمون أن محافظة القاهرة أكثر المحافظات التي ارتكبت فيها جرائم القتل في محيط الأسرة، وذلك بنسبة 29,7% يليها محافظة الجيزة بنسبة 21,6% والنسب الأقل كانت في السويس؛ إذ بلغت 0,6%، والأقصر بنسبة 0,6%، والبحر الأحمر ومحافظة شمال سيناء بنسبة متساوية بلغت 0,3%. (انظر جدول 10).

جدول (10)
المحافظة التي ارتكبت الجريمة فيها

المحافظة	2009	2010	2011	ك	%
القاهرة	38	23	27	88	29,7
الجيزة	30	16	18	64	21,6
سوهاج	5	14	4	23	7,7
القليوبية	5	10	2	17	5,7
الإسكندرية	3	6	1	10	3,4
المنوفية	6	2	2	10	3,4
أسيوط	6	3	1	10	3,4
الإسماعيلية	2	2	3	7	2,4
المنيا	1	3	3	7	2,4
المنصورة	5	2	1	8	2,7
بني سويف	1	2	3	6	2,1
الفيوم	1	2	3	6	2,1
أسوان	–	3	2	5	1,7
قنا	3	1	1	5	1,7
البحيرة	2	–	3	5	1,7
الشرقية	–	3	2	5	1,7
الغربية	1	2	1	4	1,4
كفر الشيخ	1	2	1	4	1,4
دمياط	1	1	–	2	0,6
السويس	–	1	1	2	0,6
الأقصر	–	2	–	2	0,6
البحر الأحمر	–	1	–	1	0,3
شمال سيناء	–	1	–	1	0,3
غير مبين	1	–	3	4	1,4
الإجمالي	112	102	82	296	100

5 – المكان الذي ارتكبت الجريمة فيه:

أشارت النتائج إلى أن 79,7% من جرائم القتل في محيط الأسرة ترتكب داخل المنزل، وذلك مقارنة بنسبة 20,3% من الجرائم ترتكب خارج المنزل، وخاصة في الأماكن الصحراوية والأماكن البعيدة عن الأنظار. (انظر جدول 11).

جدول (11)
المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة

المكان	2009	2010	2011	ك	%
داخل المنزل	87	84	65	236	79,7
خارج المنزل	25	18	17	60	20,3
الإجمالي	112	102	82	296	100

6 – أكثر جرائم القتل شيوعاً:

أوضحت نتائج تحليل المضمون أن أكثر أنماط جرائم القتل شيوعاً كانت جرائم قتل الوالدين للأبناء، وذلك بنسبة 23,9% يليها جرائم قتل الأقارب بنسبة 20,3%، ثم جرائم قتل الأشقاء بنسبة 18,9%، وجرائم قتل الأزواج للزوجات بنسبة 17,6%، ثم جرائم قتل الزوجات للأزواج بنسبة 11,2%، والنسبة الأقل كانت لجرائم قتل الأبناء للوالدين؛ إذ بلغت 8,1%. (انظر جدول 12).

جدول (12)
أكثر جرائم القتل شيوعاً

نوع الجريمة	2009	2010	2011	ك	%
قتل الوالدين للأبناء	28	30	13	71	23,9
قتل الأقارب	24	19	17	60	20,3
قتل الأشقاء	20	16	20	56	18,9
قتل الأزواج للزوجات	23	15	14	52	17,6
قتل الزوجات للأزواج	7	14	12	33	11,2
قتل الأبناء للوالدين	10	8	6	24	8,1
الإجمالي	112	102	82	296	100

7 – شكل الجريمة وطبيعتها:

أوضحت نتائج التحليل أن معظم جرائم القتل الأسري تتم بصورة فردية؛ إذ بلغ إجمالي الجرائم الفردية (238) جريمة في مقابل (58) جريمة مشتركة، وذلك على مستوى الأعوام الثلاثة (انظر جدول 13). وتعد جريمة قتل الأزواج للزوجات من أكثر الجرائم التي وقعت أو تمت بشكل فردي، وذلك بواقع (51) جريمة بنسبة 98,1%، في مقابل جريمة واحدة تمت بصورة مشتركة قام الزوج فيها بقتل زوجته بمساعدة أشقائه الذين حملوا معه الجثة لدفنها في منطقة مهجورة.

جدول (13)
شكل الجريمة وطبيعتها

شكل الجريمة	جريمة فردية					جريمة مشتركة					الإجمالي	
السنة	2009	2010	2011	ك	%	2009	2010	2011	ك	%	ك	%
قتل الأزواج للزوجات	22	15	14	51	98,1	1	–	–	1	1,9	52	100
قتل الزوجات للأزواج	4	3	4	11	33,4	3	11	8	22	66,6	33	100
قتل الوالدين للأبناء	23	27	10	60	84,5	5	3	3	11	15,5	71	100
قتل الأبناء للوالدين	10	7	4	21	87,5	–	1	2	3	12,5	24	100
قتل الأشقاء	16	11	18	45	80,4	4	5	2	11	19,6	56	100
قتل الأقارب	22	16	12	50	83,3	2	3	5	10	16,7	60	100
الإجمالي	97	79	62	238	–	15	23	20	58	–	296	–

ومن الجرائم الفردية أيضاً جرائم قتل الأبناء للوالدين، وذلك بواقع (21) جريمة بنسبة 87,5%، في مقابل (3) جرائم تمت بمعاونة شركاء وذلك بنسبة 12,5%. فعلى سبيل المثال: قامت ربة منزل وأبناؤها الثلاثة بقتل زوجها بدس المخدر له في عصير الليمون وذبحه ثم تقطيع جثته على مدار 5 أيام، واشترك الأبناء معها في الإمساك بالمجني عليه ثم نقله إلى الحمام لتقطيع جثته (2010/7/27).

وتعد جريمة قتل الوالدين للأبناء من الجرائم التي وقعت أو تمت بشكل فردي أيضاً، وذلك بواقع (60) جريمة بنسبة 84,5%، في مقابل (11) جريمة تمت بصورة مشتركة. وتركزت العناصر المشاركة في القتل في: عشيق الزوجة أو أشقاء المجني عليه أو أحد الأقارب أو أم الزوجة. على سبيل المثال: أجهزت أم على ابنتها وخنقتها بمساعدة شقيقها ونجلها وقاما بوضع الجثة داخل جوال وألقياها في الترعة (2010/8/10).

ومن الجرائم التي تمت بشكل فردي أيضاً جرائم قتل الأقارب، وذلك بواقع (50 جريمة) بنسبة 83,3%، في مقابل (10 جرائم) بنسبة 16,7% تمت باستخدام شريك. فعلى سبيل المثال: تخلص 3 أشقاء من زوج شقيقتهم وسددوا له طعنات نافذة بغرض تأديبه؛ لأنه اعتدى على زوجته بالضرب (2011/5/26).

وأوضحت الدراسة أن جرائم القتل التي كانت بين الأشقاء تمت بصورة فردية، وذلك بواقع (45) جريمة بنسبة 80,4% وذلك مقارنة بـ (11) جريمة بنسبة 19,6% وقعت بالاستعانة بشركاء قد يكونون إخوة، أو أحد الآباء، أو أحد الأقارب أو الأصدقاء. على سبيل المثال: قام شقيقان بالتخلص من شقيقتهما لشكهما في سلوكها (2009/5/3).

كما أوضحت النتائج تزايد نسبة المشتركين في الجريمة في جرائم قتل الزوجات لأزواجهن؛ إذ بلغت (22) جريمة بنسبة 66,6% في مقابل (11) جريمة بنسبة 33,4%؛ حيث استعانت الزوجة بعشيقها في قتل زوجها في (19) جريمة، في حين استعانت بأبنائها في جريمة واحدة فقط، وبأشقائها في جريمتين. فعلى سبيل المثال: قامت الزوجة 41 سنة بوضع سم فئران في طعام الزوج، وبعد أن لفظ أنفاسه تولى الابن 21 سنة نقل الجثة داخل جوال والتخلص منها في مصرف مياه بمنطقة أوسيم.

8 – طريقة التمثيل بالجثة:

أوضحت نتائج تحليل المادة الإعلامية أن نسبة الجرائم التي تم التمثيل بها بلغت 13,5% من جملة الجرائم، بواقع (40) جريمة وذلك مقارنة بنسبة 86,5% بواقع (256) جريمة لم يتم التمثيل بها (انظر جدول 14). أما عن طريقة التمثيل فأوضحت نتائج تحليل المضمون أن جرائم القتل داخل الأسرة المصرية تقترن بالتمثيل بالجثة، وللتمثيل عدة صور، هي: تقطيع الجثة إلى أشلاء، حرق الجثة،

تهشيم الرأس، فصل الرأس والذراعين والقدمين (انظر جدول 15). ومن أكثر الجرائم التي تم التمثيل فيها بالمجني عليهم جرائم قتل الأزواج للزوجات، فقد تم التمثيل بـ(11) جثة، يلي ذلك تمثيل الوالدين بالأبناء، وذلك بواقع (9) جثث، ثم التمثيل بجثث الأقارب والأزواج بواقع (7) جثث لكل منهما، ثم تمثيل الأبناء بالوالدين بواقع (4) جثث، وأقل نسبة تمثيل بالجثة كانت بين الأشقاء بواقع جثتين.

جدول (14)
تمثيل الجثة

التمثيل بالجثة	2009	2010	2011	ك	%
تم التمثيل	16	17	7	40	13,5
لم يتم التمثيل	96	85	75	256	86,5
المجموع	112	102	82	296	100

جدول (15)
طريقة التمثيل بالجثة

طريقة التمثيل بالجثة	الأزواج للزوجات	الزوجات للأزواج	الوالدان للأبناء	الأبناء للوالدين	الأشقاء	الأقارب	ك	%
حرق الجثة	6	1	2	1	1	5	16	40
فصل الرأس	3	–	4	1	1	1	10	25
تقطيع الجثة إلى أشلاء	1	2	1	2	–	1	7	17,5
تهشيم الرأس	1	4	1	–	–	–	6	15
تمزيق الجثة بشفرة حلاقة	–	–	1	–	–	–	1	2,5
الإجمالي	11	7	9	4	2	7	40	100

وتجدر الإشارة إلى أن طريقة التمثيل بالجثة في جرائم قتل الأزواج للزوجات تمثلت في حرق الجثة في ست حالات، وفصل الرأس في ثلاث حالات، وتقطيع الجثة إلى أشلاء (حالة واحدة)، وتهشيم رأسها (حالة واحدة). فعلى سبيل المثال: أنهى ميكانيكي حياة زوجته خنقاً بيده وأشعل النيران في رقبتها لإخفاء معالم الجريمة. حيث تم العثور على ربة منزل (19سنة) جثة هامدة وبها آثار حروق

بالرقبة، وتبين أن زوجها (25 سنة) أجهز عليها وأشعل النيران برقبتها بسبب إهانة المجني عليها له وشتمه في مشادة كلامية بينهما (2010/7/23).

أما بالنسبة إلى تمثيل الجثة في جرائم قتل الزوجات للأزواج فكانت تهشيم الرأس في أربع حالات، وتقطيع الجثة في حالتين، وحرقها في حالة واحدة. فعلى سبيل المثال: أنهت ربة منزل حياة زوجها بعد تهشيم رأسه بفأس صغيرة بعد مشادة بينه وبينها (2010/6/6).

وأوضحت نتائج تحليل مضمون المادة الإعلامية أن التمثيل بالجثة في جرائم قتل الوالدين للأبناء تركزت في فصل الرأس في (أربع حالات)، وحرق الجثة وكيها بالنار في (حالتين)، وتقطيع الجثة إلى أشلاء في (حالة واحدة)، وتمزيق الجثة بشفرة الحلاقة في (حالة واحدة)، وتهشيم الرأس في (حالة واحدة). فعلى سبيل المثال: قام مزارع بفصل رأس ابنته (6 سنوات) عن جسدها بالفأس دون استجابة لتوسلاتها؛ حيث ذكر المزارع أنه في أثناء قيامه بأعماله اليومية بالزراعة في الأرض ومعه والده، شاهد طفلته فاطمة تجري أمامه وتلعب، فترقب خطواتها وانتظر حتى دخلت غرفة الاستراحة، واصطحب فأساً ودخل وراءها ثم راح يضربها بالفأس حتى تم فصل رأسها عن جسدها. (2011/7/4).

أما جرائم قتل الأبناء للوالدين فيقتصر تمثيل الجثة فيها على تقطيعها أشلاء وذلك في حالتين، وحرق الجثة في حالة واحدة، وفصل الرأس في حالة واحدة. فعلى سبيل المثال: أنهى مريض نفسياً حياة والدته، بأن فصل رأسها عن جسدها مستخدماً منجل حصاد، ثم قام بشنق نفسه بحبل في شباك المنزل (2010/5/2).

كما أوضحت نتائج تحليل المضمون أن التمثيل في جرائم قتل الأقارب تمثلت في حرق الجثة في خمس حالات، وفصل الرأس في حالة واحدة، وتقطيع الجثة إلى أشلاء في حالة واحدة. فعلى سبيل المثال: لقي بائع مصرعه إثر إصابته بحروق خطيرة من الدرجتين الثانية والثالثة بنسبة تجاوزت 56% بأنحاء الجسم بعد إلقاء ماء نار عليه، وتبين أن المتهمين هم عمه وأخواته؛ وذلك بسبب خلافات بينه وبينهم (2011/6/6).

كما تبين من نتائج تحليل المادة الإعلامية أن تمثيل الجثة في جرائم قتل الأشقاء تركز في حرق الجثة في (حالة واحدة) وفصل الرأس في (حالة واحدة). فعلى سبيل المثال: اصطحب شقيقان أختهما التي سبق لها الزواج 4 مرات، وطردها أهل القرية من البلدة بعد إذ تبين أنها تقيم علاقة غير شرعية مع أحد الأشخاص

داخل سيارة، وتوجها بها إلى منطقة أطفيح وألقيا بجثتها بعد ما تخلصا منها وأشعلا النيران بها وقد اعترف المتهمان بارتكاب الجريمة بقصد (الشرف) (2011/8/15).

9 – العلاقة بين نوع الجريمة والتمثيل بالجثة:

تبين من نتائج تحليل المضمون أن التمثيل بالجثة أكثر شيوعاً في جرائم قتل الزوجات للأزواج وجرائم قتل الأزواج للزوجات بشكل متساو بنسبة 2،21%، يلي ذلك تمثيل الأبناء بالوالدين بنسبة 6،16%، ثم تمثيل الوالدين بالأبناء بنسبة 6،12%. كذلك الأقارب بنسبة 6،11% وأقل النسب كانت للتمثيل بالأشقاء بنسبة 5،3%. (انظر جدول 16).

جدول (16)
العلاقة بين نوع الجريمة والتمثيل بالجثة

نوع الجريمة التي تم فيها التمثيل	الأزواج للزوجات	الزوجات للأزواج	الوالدان للأبناء	الأبناء للوالدين	الأشقاء	الأقارب	ك
نسبة التمثيل بالجثة	11	7	9	4	2	7	40
إجمالي الجرائم	52	33	71	24	56	60	296
%	21,1	21,2	12,6	16,6	3,5	11,6	13,5

10 – التخطيط للجريمة:

أوضحت نتائج الدراسة أن هناك ارتفاعاً في نسبة الجرائم المخطط لها؛ إذ بلغت (141) جريمة من إجمالي (296) جريمة، بنسبة 47,6% وذلك مقارنة بنسبة (52,4%) من الجرائم التي لم يخطط لها. (انظر جدول 17).

جدول (17)
التخطيط للجريمة

التخطيط للجريمة	2009	2010	2011	ك	%
خطط لها	46	50	45	141	47,6
لم يخطط لها	66	52	37	155	52,4
الإجمالي	112	102	82	296	100

وقد سجلت جرائم قتل الزوجات للأزواج أعلى نسبة في الجرائم المخطط لها؛ إذ بلغت 87,9% بواقع (29) جريمة، يليها جرائم قتل الوالدين للأبناء بواقع (38) جريمة بنسبة 53,5%، ثم جرائم قتل الأقارب بواقع (30) جريمة بنسبة 50%، يلي ذلك جرائم قتل الأزواج للزوجات بواقع (22) جريمة بنسبة 42,3%، ثم جرائم قتل الأشقاء بنسبة 30,4% بواقع (17) جريمة، أما النسب الأقل في الجرائم المخطط لها فكانت لجرائم قتل الأبناء للوالدين؛ إذ بلغت 20,8% بواقع (5) جرائم. والتخطيط للجريمة في جرائم القتل في محيط الأسرة يرجع للعوامل الآتية:

1 – التخطيط بقصد الدفاع عن الشرف وخاصة في جرائم قتل الوالدين للأبناء، التي جاءت في أغلبها انتقاماً لشرف الأسرة الذي أضاعته الابنة أو خوفاً من أن تكشف الابنة أو الابن العلاقة غير الشرعية التي تربط الأم بآخر. فعلى سبيل المثال: قامت أم بذبح ابنتها داخل مسكنها بالخصوص بعد أن شاهدت الابنة أمها مع صديقها وهما يمارسان الرذيلة، وعندما علمت الأم قررت الانتقام منها خوفاً من الفضيحة (2010/10/24).

2 – التخطيط للجريمة بقصد الانتقام من الزوج أو الزوجة أو أحد الأقارب، فعلى سبيل المثال: تخلص عاطل من طفليه 4 سنوات و6 سنوات حتى ينتقم من مطلقته بعد أن عايرته بعدم قدرته على الإنفاق عليها ورغبتها في الزواج من آخر، وقد توجه الزوج إلى منزل أسرتها وأخذ الطفلين بحجة شراء بعض الحلوى لهما، واصطحبهما إلى أرض الزيتون في مدينة السلام وأخرج سكيناً أعده لاستخدامه في التخلص منهما وأمسك بالولدين وذبحهما (2011/3/28).

3 – وقد يتجه الشخص لارتكاب الجريمة والتخطيط لها بعد فشل محاولاته في تأديب الأبناء وإصلاحهم، فعلى سبيل المثال: قتل أب ابنه وانهال عليه بسلك كهربائي حتى توفي، واعترف الأب أن ابنه أسامة (15سنة) هرب ليلة الأول من رمضان من المنزل وظل والده يبحث عنه في الشوارع، وبعد 3 أيام أبلغه أحد الجيران أنه شاهده بمنطقة المرج الجديدة، فتوجه إليه واصطحبه إلى المنزل وأدخله في غرفة وأوثق قدميه وساقيه بسلك واعتدى عليه بالضرب؛ مما أدى إلى إصابته حتى فارق الحياة (2009/8/26). (انظر جدول 18).

جدول (18)
توزع التخطيط للجريمة وفقاً للقاتل

البيان	تم التخطيط لها					لم يتم التخطيط لها				الإجمالى	
السنة	2009	2010	2011	ك	%	2009	2010	2011	ك	%	ك	%
قتل الأزواج للزوجات	7	6	9	22	42,3	16	9	5	30	57,7	52	100
قتل الزوجات للأزواج	6	13	10	29	87,9	1	1	2	4	12,1	33	100
قتل الوالدين للأبناء	15	13	10	38	53,5	13	17	3	33	46,5	71	100
قتل الأبناء للوالدين	1	3	1	5	20,8	9	5	5	19	79,2	24	100
قتل الأشقاء	5	6	6	17	30,4	15	10	14	39	69,6	56	100
قتل الأقارب	12	9	9	30	50	12	10	8	30	50	60	100

11 – الأدوات التي تم استخدامها في الجريمة:

أ – الأداة التي استخدمت في جرائم قتل الأزواج للزوجات:

أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر الأدوات التي استخدمت في جرائم قتل الأزواج للزوجات كانت السلاح الأبيض، سواء كان سكيناً أو مطواة أو ساطوراً؛ إذ بلغت نسبة استخدامه 36,5%، يليها الضرب حتى الموت باستخدام أدوات متعددة كالعصا أو السلك الكهربائي أو الضرب بحائط وما شابه ذلك، وكذلك الخنق باليد أو بفوطة أو (إيشارب) بنسب متساوية بلغت 21,2%، يلي ذلك استخدام السلاح الناري بنسبة 13,5%، وأقل النسب كانت لاستخدام الكيروسين أو الرمي من البلكونة بنسب متساوية بلغت 3,8%. (انظر جدول 19).

جدول (19)
الأداة التي استخدمت في قتل الأزواج للزوجات

الأداة	2009	2010	2011	ك	%
سلاح أبيض: سكين – مطواة..	7	6	6	19	36,5
الضرب: العصا – سلك كهربائي..	7	1	3	11	21,2

تابع / جدول (19)
الأداة التي استخدمت في قتل الأزواج للزوجات

الأداة	2009	2010	2011	ك	%
الخنق: اليد – فوطة – إيشارب..	3	6	2	11	21,2
سلاح ناري	3	1	3	7	13,5
الكيروسين	1	1	–	2	3,8
الإلقاء في الترعة – (البلكونة)	2	–	–	2	3,8
الإجمالي	23	15	14	52	100

ب – الأداة التي استخدمت في جرائم قتل الزوجات للأزواج:

أوضحت نتائج الدراسة أن السلاح الأبيض كان من أكثر الأدوات استخداماً أيضاً في قتل الزوجات للأزواج، وذلك بنسبة 39,4%، يليه الضرب بوسائل متعددة، منها: الفأس أو العصا أو السلك الكهربائي أو البلطة أو يد الهون، أو الكرباج أو الحجر أو الخرطوم، وذلك بنسبة 24,3%، ثم القتل بالسم أو المبيد بنسبة 15,2%، يلي ذلك الخنق باستخدام: اليد، فوطة، (إيشارب) بنسبة بلغت 12,1%، يليها استخدام السلاح الناري بنسبة 6,1%، وأقل النسب كانت لاستخدام الصعق بالكهرباء بنسبة بلغت 3,0%. (انظر جدول 20).

جدول (20)
الأداة التي استخدمت في قتل الزوجات للأزواج

الأداة	2009	2010	2011	ك	%
السلاح الأبيض	3	3	7	13	39,4
الضرب: بالفأس – سلك – بلطة – كرباج – يد هون – خرطوم – حجر	1	5	2	8	24,3
سم–مبيد حشري	1	4	–	5	15,2
الخنق: اليد – فوطة – (إيشارب)	1	–	3	4	12,1
سلاح ناري	1	1	–	2	6,1
الصعق بالكهرباء	–	1	–	1	3,0
الإجمالي	7	14	12	33	100

ج – الأداة التي استخدمت في جرائم قتل الوالدين للأبناء:

على عكس غلبة السلاح الأبيض في قتل الأزواج أو الزوجات نجد أن الضرب – سواء بالعصا أو الجنزير الحديد أو الخرطوم – من أكثر الأدوات استخداماً من قبل الوالدين في قتل أبنائهم، وذلك بنسبة 38,1%، يلي ذلك الخنق باليد أو الحبل، كذلك استخدام السلاح الأبيض بنسب متساوية بلغت 18,3%، ثم إلقاء الابن أو الابنة حية في النيل أو في البالوعة أو الترعة أو من البلكونة، كذلك استخدام السم بنسب متساوية بلغت 5,6%، يلي ذلك استخدام السلاح الناري إلى جانب استخدام الكي: بالنار أو المبيد أو الأسياخ بنسب متساوية بلغت 4,2%، وأقل النسب كانت لاستخدام الكيروسين، والعض في العنق والدفن حياً، والركل بالقدم بنسب متساوية بلغت 1,4%. (انظر جدول 21).

جدول (21)
الأداة التي استخدمت في قتل الوالدين للأبناء

الأداة	2009	2010	2011	ك	%
الضرب: العصا – جنزير – خرطوم	10	12	5	27	38,1
الخنق: اليد – فوطة – حبل	4	8	1	13	18,3
سلاح أبيض: سكين – مطواة..	3	7	3	13	18,3
السم	–	3	1	4	5,6
الإلقاء في النيل – (البلكونة)	2	–	2	4	5,6
سلاح ناري	2	–	1	3	4,2
الكي: بالنار– بالمبيدات الحشرية – الأسياخ	3	–	–	3	4,2
الكيروسين	1	–	–	1	1,4
العض في العنق	1	–	–	1	1,4
الدفن في الصحراء حياً	1	–	–	1	1,4
الركل بالقدم والجلوس عليه	1	–	–	1	1,4
الإجمالي	28	30	13	71	100

د – الأداة التي استخدمت في جرائم قتل الأبناء للوالدين:

أوضحت نتائج الدراسة أن السلاح الأبيض كان من أكثر الأدوات استخداماً في قتل الأبناء للوالدين وذلك بنسبة 45,8%، ثم الضرب باستخدام وسائل متعددة، مثل: العصا والحجر والمكواة والشومة ومنجل الحصاد والفأس وذلك بنسبة 33,4%. يلي ذلك استخدام السم والمبيد الحشري أو السلاح الناري بنسبة متساوية بلغت 8,3%، وأقل النسب كانت للخنق باليد بنسبة 4,2%. (انظر جدول 22).

جدول (22)
الأداة التي استخدمت في قتل الأبناء للوالدين

الأداة	2009	2010	2011	ك	%
سلاح أبيض	4	3	4	11	45,8
الضرب: العصا – الحجر – الشومة – منجل حصاد – فأس – مكواة – بالحائط	4	3	1	8	33,4
السم/المبيد	–	2	–	2	8,3
سلاح ناري	2	–	–	2	8,3
الخنق باليد	–	–	1	1	4,2
الإجمالي	10	8	6	24	100

هـ – الأداة التي استخدمت في جرائم قتل الأشقاء:

أما بالنسبة إلى قتل الأشقاء فتبين نتائج تحليل المادة الإعلامية أن السلاح الأبيض من أكثر الأدوات استخداماً في القتل بنسبة 57,1%، ثم السلاح الناري بنسبة 17,8%، يليه الضرب بالفأس أو الحائط أو العصا بنسبة 12,5%، وأقل النسب كانت للخنق باليد بنسبة 7,2% والرمي من (البلكونة) بنسبة 3,6%، والحقن بـ(السرنجة) بنسبة 1,8%. (انظر جدول 23).

جدول (23)
الأداة التي استخدمت في قتل الأشقاء

الأداة	2009	2010	2011	ك	%
سلاح أبيض	12	9	11	32	57,1
سلاج ناري..	2	5	3	10	17,8
الضرب: بالفأس–الحائط–العصا	1	2	4	7	12,5
الخنق: باليد	2	–	2	4	7,2
الإلقاء من البلكونة	2	–	–	2	3,6
(سرنجة)	1	–	–	1	1,8
الإجمالي	20	16	20	56	100

و – الأداة التي استخدمت في جرائم قتل الأقارب:

استخدم السلاح الأبيض أيضاً أداة رئيسة في قتل الأقارب بنسبة 55%، ثم استخدام السلاح الناري بنسبة 15%، ثم الخنق باليد بنسبة 13,3%، يلي ذلك الحرق باستخدام: السجائر، أوالكبريت، أو ماء النار، أو الكيروسين بنسبة 5%، والضرب بنسبة 10%، وأقل النسب كان لإلقاء الشخص في النيل أو الترعة بنسبة 1,7%. (انظر جدول 24).

جدول (24)
الأداة التي استخدمت في قتل الأقارب

الأداة	2009	2010	2011	ك	%
سلاح أبيض	13	13	7	33	55
سلاح ناري	3	3	3	9	15
الخنق: باليد	4	1	3	8	13,3
الضرب: بقطعة خشب..	2	2	2	6	10
الحرق بالسجائر– الكبريت – ماء نار	1	–	1	2	3,3
الكيروسين	1	–	–	1	1,7
الإلقاء في الترعة–النيل..	–	–	1	1	1,7
الإجمالي	24	19	17	60	100

12 – الدافع وراء ارتكاب الجريمة:

أ – قتل الأزواج للزوجات:

تبين من تحليل مضمون المادة الإعلامية أن الشك في سلوك الزوجة والدفاع عن الشرف يعد السبب الرئيس وراء قتل الأزواج لزوجاتهم وذلك بنسبة 30,9%، يلي ذلك المشاجرات والخلافات بين الزوجين بنسبة 30,8%، ثم الدوافع الاقتصادية متمثلة في الخوف من الفقر وتراكم الديون والعجز عن الإنفاق بنسبة 13,5%، يلي ذلك معايرة الزوجة للزوج بسبب ضعف شخصيته أمام الأهل أو بسبب الضعف الجنسي بنسبة 7,7%، ثم تأتي الأسباب أو الدوافع الشخصية بأقل النسب مثل رفض الزوجة للإنفاق على الزوج، أو إقراضه مبلغاً مالياً، أو نتيجة لتعاطي الزوج للمخدرات وشرب الخمر، كذلك الانتقام من الزوجة لطلبها الطلاق، أو القتل بهدف سرقة الزوجة، وذلك بنسب متساوية بلغت 3,8%، والاهتمام الزائد بالأطفال بنسبة 1,9%. (انظر جدول 25).

جدول (25)
الدافع وراء جريمة قتل الأزواج للزوجات

الدافع	2009	2010	2011	ك	%
الشك في سلوك الزوجة والدفاع عن الشرف	8	5	3	16	30,9
الخلافات الزوجية	5	6	5	16	30,8
تراكم الديون والعجز عن الإنفاق	4	2	1	7	13,5
معايرة الزوجة للزوج بالضعف وسبه	1	2	1	4	7,7
رفض الزوجة الإنفاق على الزوج	1	–	1	2	3,8
سرقة الزوجة	–	–	2	2	3,8
تعاطي المخدرات وإدمان الخمر	2	–	–	2	3,8
الانتقام من الزوجة لطلبها الطلاق	1	–	1	2	3,8
الاهتمام الزائد بالأطفال	1	–	–	1	1,9
الإجمالي	23	15	14	52	100

ب – قتل الزوجات للأزواج:

أوضحت نتائج تحليل مضمون المادة الإعلامية أن الدافع الرئيس وراء جريمة قتل الزوجات لأزواجهن كانت العلاقة غير الشرعية للزوجة بآخر، ولخوفها من افتضاح أمرها تلجأ إلى قتل الزوج إما بمفردها وإما بمساعدة عشيقها وذلك بنسبة 63,6%، يلي ذلك إساءة معاملة الزوجة والتعدي عليها بالضرب وذلك بنسبة 27,1%. كذلك المرض النفسي للزوجة أو الطمع في ممتلكاتها والرغبة في الانتقام من الزوج لزواجه بأخرى، وذلك بنسب متساوية بلغت 3,1%. (انظر جدول 26).

جدول (26)
الدافع وراء جريمة قتل الزوجات للأزواج

الدافع	2009	2010	2011	ك	%
علاقة الزوجة غير الشرعية أو الشك في سلوكها	4	7	10	21	63,6
إساءة معاملة الزوجة وضربها	3	4	2	9	27,1
الطمع في الممتلكات	–	1	–	1	3,1
الانتقام من الزوج لزواجه	–	1	–	1	3,1
المرض النفسي للزوجة	–	1	–	1	3,1
الإجمالي	7	14	12	33	100

ج – قتل الوالدين للأبناء:

يكمن الدافع الرئيس وراء قتل الوالدين لأبنائهما في الشك في سلوك الابنة أونتيجة للحمل سفاحاً من آخر والرغبة في الدفاع عن شرف الأسرة وذلك بنسبة 29,6%، وقد تلجأ الأم نفسها إلى قتل ابنها الذي حملت به سفاحاً خوفاً من افتضاح أمرها، وقد يعاونها في ذلك الأمر أمها أو أحد إخوتها. مثال: تخلصت ربة منزل من طفلها الرضيع بأن أمسكت برأسه وهشمته برطمه في الحائط عدة مرات، واعترفت الأم بأنها قتلت ابنها؛ لأن والده رفض الاعتراف به بعد أن حملت منه سفاحاً (2010/12/5).

وتجدر الإشارة إلى أن المرأة تمثل الرأسمال الرمزي (الشرف) الذي يجب على كل أفراد الأسرة حمايته حتى لو كانت المرأة نفسها. فعلى سبيل المثال:

قامت ربة منزل 55 سنة بقتل نجلتها 22 سنة، وذلك لشكها في سلوكها؛ حيث قامت بالتعدي عليها بالضرب بعصا شوم وخنقتها بحبل حتى فارقت الحياة. (2011/2/4).

وقد يكون الدافع وراء ارتكاب جريمة القتل المشاجرات والخلافات، والصراع بين الآباء والأبناء، الذي قد يكون نتاجاً لضعف عملية التنشئة الاجتماعية والمنظومة القيمية في الأسرة، وتزايد الفجوة بين الأجيال نتيجة للانفتاح على العالم الآخر من خلال وسائل التكنولوجيا والمعلومات والفضائيات وذلك بنسبة 11,3%. كما قد يكون الدافع وراء ارتكاب الجريمة الرغبة في الانتقام من الزوجة أو تأديب الأبناء وذلك بنسبة متساوية بلغت 9,8%. فقد يستخدم الآباء عدة وسائل لتأديب الأبناء تؤدي في النهاية إلى فقدان الأبناء لحياتهم، وتشير إحدى الدراسات إلى أن اعتداء الأمهات على الأبناء، وخاصة الذكور، يؤكد عدوانية هؤلاء الأمهات وهن بذلك يدفعن أبناءهن إلى سلوك العنف، وهذا يتفق مع الحقيقة التي تفيد بأن الأبناء يقتلون؛ لأنهم وصلوا إلى حالة لا يستطيعون معها تحمل الحياة في أسرة تدهورت قيمتها الاجتماعية، فهم يعانون الإيذاء البدني واللفظي، ويشاهدون هذا السلوك يتكرر مراراً داخل المنزل (إجلال حلمي، 2004). وهذا يشير إلى أن أحد دوافع ارتكاب الوالدين لقتل أبنائهم يرجع إلى عدوانيتهم وميلهم للعنف وذلك بنسبة 8,5%، ويمكن القول إن العنف مع الأطفال يدل على ضعف وظيفة الأسرة، ومن مظاهر العنف الضرب أو الكي بالنار أو الركل الشديد.

كما تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في تدهور القيم الأسرية؛ إذ نجد أن الظروف الاقتصادية السيئة وما نتج عنها من تداعيات اجتماعية سلبية أوجد البيئة المناسبة لنمو الأفعال العنيفة والعدوانية بين أفراد الأسرة الواحدة؛ حيث تلجأ المرأة للشجار مع زوجها نتيجة لعدم كفاية الدخل، والصراع المستمر بين الزوجين الذي قد يدفع بالزوج في لحظة من اللحظات إلى التخلص من ابنه أو أبنائه لعدم قدرته على الإنفاق وانتقاماً من الزوجة التي تضغط عليه باستمرار لتوفير نفقات المعيشة، وجاء ذلك بنسبة 7,1%، فعلى سبيل المثال: قام الأب بإلقاء ابنه من شرفة بالطابق الثاني وتبين أن مشاجرة وقعت بين المتهم وزوجته بسبب مطالبتها له بشراء ملابس العيد، وفي يوم الحادث، عاد الأب من عمله فطلبت منه أموالاً لشراء ملابس العيد لأبنائه الخمسة، فقال لها: إنه ليس معه أموال، فنشبت بينهما مشاجرة، فقام الأب بالإمساك بنجله – وهو ابن عشر سنوات – وألقاه من الشرفة (2010/11/12). وبالإضافة إلى الدوافع السابقة توجد

بعض الأسباب أو الدوافع الأخرى التي تعد – في مجملها – أسباباً تافهة، من بينها: أخذ الابن مبلغاً من المال دون علم الأب بنسبة 5,6%، وبكاء الطفل المستمر بنسبة 4,3%، وارتباط الابنة بشخص ترفضه الأسرة بنسبة 4,2%، وهناك أيضاً مطالبة الابن بمبالغ مالية كثيرة، تعاطي الابن للمخدرات، دفاع الابنة عن أمها، أو ذهاب الابنة لزيارة أمها المطلقة، وذلك بنسب متساوية بلغت 1,4%. (انظر جدول 27).

جدول (27)
الدافع وراء قتل الوالدين للأبناء

الدافع	2009	2010	2011	ك	%
الحمل سفاحاً والدفاع عن الشرف والشك في السلوك	7	11	3	21	29,6
مشاجرة بين الأب والأبناء	–	5	3	8	11,3
الانتقام من الزوجة	3	3	1	7	9,8
التأديب	4	1	2	7	9,8
المرض النفسي والميل للعنف	3	2	1	6	8,5
تراكم الديون والفقر	3	2	–	5	7,1
لأخذ الابنة مبلغاً مالياً دون علم الأب	1	3	–	4	5,6
بكاء الطفل المستمر	1	1	1	3	4,3
ارتباط الفتاة بشخص ترفضه الأسرة	1	1	1	3	4,2
الخوف على الابنة من الانحراف بعد وفاة الأم	1	1	–	2	2,8
دفاع الابنة عن أمها	1	–	–	1	1,4
المعرفة بالعلاقة غير الشرعية للأم	–	–	1	1	1,4
لذهاب الابنة لزيارة أمها المطلقة	1	–	–	1	1,4
مطالبة الابن لمبالغ مالية كثيرة	1	–	–	1	1,4
تعاطي المخدرات وإدمانها	1	–	–	1	1,4
الإجمالي	28	30	13	71	100

د – قتل الأبناء للوالدين:

أوضحت نتائج الدراسة أن رفض الآباء تلبية مطالب الأبناء المادية التي تتركز في طلب المال من أجل الإنفاق أو الزواج أو لجلب المخدر – يدفع الأبناء إلى قتل الوالدين وذلك بنسبة 50%، والمعاملة القاسية من الوالدين تجاه الأبناء وذلك بنسبة 16,6%، ومن الدوافع الكامنة أيضاً وراء قتل الأبناء للوالدين خلافات الأبناء مع آبائهم على الميراث أو المرض النفسي للابن، وذلك بنسب متساوية بلغت 12,5%، والنسب الأقل كانت للشك في سلوك الأم أو لمطالبة الابن بالبحث عن عمل وذلك بنسب متساوية بلغت 4,2%. (انظر جدول 28).

جدول (28)
الدافع وراء قتل الأبناء للوالدين

الدافع	2009	2010	2011	ك	%
رفض أحد الأبوين مطالب الأبناء المادية	5	4	3	12	50
المعاملة القاسية من الوالدين	1	2	1	4	16,6
المرض النفسي للابن	1	2	–	3	12,5
خلاف الابن مع الأم على الميراث	2	–	1	3	12,5
الشك في سلوك الأم	1	–	–	1	4,2
مطالبة الأب لابنه بالبحث عن عمل	–	–	1	1	4,2
الإجمالي	10	8	6	24	100

هـ – الدوافع وراء قتل الأشقاء:

تبين نتائج تحليل المضمون للمادة الإعلامية أن الدافع الرئيس الذي يكمن وراء قتل الأشقاء كان الخلافات والمشاجرات بين الإخوة بسبب الأمور المادية، مثل الخلاف على الميراث أو رفض أحدهم إقراض المال لآخر وذلك بنسبة 50%. كما أشارت نتائج تحليل المادة الإعلامية إلى أن الشك في سلوك الأخت والرغبة في الدفاع عن شرفها وتأديبها من أجل إرغامها على الزواج بشخص ما أو منعها من الزواج بشخص تحبه أو قيامها بفعل شيء ما دون إذن، أو رفضها تلبية طلبات الأخ – يعد أحد العوامل الكامنة وراء قتل الأشقاء بنسبة 25%. يلي ذلك التعدي

على الآباء بالضرب ومحاولة قتلهم وذلك بنسبة 8,9%. وتشير إحدى الدراسات إلى أن هناك نوعين من الأبناء الذين يقدمون على قتل آبائهم: النوع الأول هو الطفل الذي تساء معاملته بشدة والذي يدفع دفعاً نحو فعل العنف بأشكاله المختلفة، والنوع الثاني هو الابن المريض عقلياً، أو المتوتر نفسياً والمضطرب عقلياً وانفعالياً، وهذا النوع هو الطفل المنعزل غير الاجتماعي من الناحية الأسرية. (إجلال حلمي، 2004).

كما تؤدي العوامل أو الدوافع الشخصية دوراً مهماً في جرائم القتل الأسري، ومن بينها: المرض النفسي بنسبة 3,6%، وإدمان المخدرات بنسبة متساوية بلغت 3,6%. ثم إسلام الزوجة أو اللهو مع الأخ بالسلاح أو احتراف التسول أو اغتصاب الابنة، وذلك بنسب متساوية بلغت 1,8%. (انظر جدول 29).

جدول (29) الدافع وراء قتل الأشقاء

الدافع	2009	2010	2011	ك	%
مشاجرات بين الإخوة بسبب: الميراث/رفض إقراض المال/السرقة	11	5	12	28	50
الشك في السلوك والدفاع عن الشرف والرغبة في تأديب الأخت	4	3	7	14	25
التعدي على الآباء بالضرب ومحاولة قتلهم	2	2	1	5	8,9
إدمان المخدرات	2	–	–	2	3,6
المرض النفسي للأخ	–	2	–	2	3,6
اغتصاب الأب لابنته فقتلته أخته	–	1	–	1	1,8
احتراف الأخ التسول	–	1	–	1	1,8
منع الأخ من مشاهدة التليفزيون	–	1	–	1	1,8
اللهو بالسلاح	–	1	–	1	1,8
إسلام الزوجة	1	–	–	1	1,8
الإجمالي	20	16	20	56	100

و – الدوافع وراء قتل الأقارب:

أوضحت نتائج تحليل المادة الإعلامية أن نسبة 66,7% من الجرائم كان الدافع وراءها المشاجرات والخلافات العائلية. فغالباً ما يتصارع الأقارب ويتقاتلون فيما بينهم على العديد من الأمور المادية كالميراث ورفض إقراض المال بعضهم بعضاً، وقد تؤدي هذه الخلافات والمشاجرات إلى الرغبة في الانتقام، وجاءت بنسبة 10%. كما تشير نتائج الدراسة إلى أن المرض النفسي الذي يعانيه بعض الأشخاص داخل العائلة قد يدفعهم إلى القتل، وذلك بنسبة 6,6%.

وتجدر الإشارة أيضا إلى الدور الرقابي للأقارب على سلوكيات بنات العائلة، كما أن لهم الحق في محاسبتهم على سلوكياتهم السيئة حتى لو وصل الأمر إلى القتل، وذلك بنسبة متساوية بلغت 3,3%. (انظر جدول 30).

جدول (30)
الدافع وراء قتل الأقارب

الدافع	2009	2010	2011	ك	%
مشاجرات وخلافات عائلية	15	13	12	40	66,7
الانتقام	–	3	3	6	10
السرقة	2	2	1	5	8,4
المرض النفسي	4	–	–	4	6,6
العلاقة غير الشرعية بآخر	2	–	–	2	3,3
الشك في سلوك إحدى بنات العائلة	1	–	1	2	3,3
رفض المشاركة في ارتكاب جريمة	–	1	–	1	7,1
الإجمالي	24	19	17	60	100

تحليل النتائج وتفسيرها:

1 – كشفت نتائج الدراسة عن تركز مرتكبي جرائم القتل في محيط الأسرة في فئة الشباب، التي تمثل شريحة كبيرة داخل المجتمع المصري، ولا شك في أن عدم إشباع احتياجات هذه الشريحة من: توفير فرص عمل ودخل ومسكن وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية، ينتج عنه إهدار مثل هذه الطاقات البشرية واتجاهها

نحو الانحراف وارتكاب الجرائم، وخاصة في ظل ضعف المنظومة القيمية داخل الأسرة وضعف عملية التنشئة الاجتماعية، وتزايد معدلات الطلاق، وانحلال بناء الأسرة، وتشير بعض الدراسات إلى أنه كلما تزايدت معدلات البطالة تزايدت معدلات الجريمة. (South & Cohen, 1985).

2 – كشفت نتائج الدراسة عن ارتفاع نسبة الجناة من الذكور وبلغت 79,4%، وذلك مقارنة بنسبة 20,6% من الإناث، وحاول الاتجاه النسوي تفسير الجريمة في ضوء دور النوع في التنشئة الاجتماعية، وأكدت آنا أوكلي Oakly وجود ارتباط بين جرائم الرجال والنساء، وبين الأنماط الثقافية عن الذكورة والأنوثة؛ حيث إن نمط ومعدل الجرائم التي يرتكبها كل جنس يعبر عن نمط شخصيته والدور الاجتماعي له، وترى أوكلي أن الجريمة – على وجه الخصوص – تعد من سمات الذكورة ومحدداتها، ومن ثم فإن ذلك يساعد في تفسير انخفاض معدلات جرائم النساء (السمري، 2002).

وهناك رأي آخر يذهب إلى أن المرأة، فضلاً عما ترتكبه من جرائم معلومة، تؤدي دوراً فيما يسمى بالجرائم الخفية يبلغ 10% من جرائم السرقة، ومن 5% إلى 20% من جرائم القتل العمد، و10% من جرائم القتل مع سبق الإصرار والترصد، و40% من جرائم الآداب. ويشير ذلك إلى أن الإناث يشتركن في الجرائم الخفية بنسبة تفوق الذكور؛ نظراً لأنهن يفضلن أن يعهدن بالتنفيذ إلى رجل ويبقين هن بعيداً حتى لا يقعن في يد العدالة (الساعاتي، 2006). ويرى بعض العلماء أن النساء بحكم طبيعتهن التشريحية والبيولوجية غير قادرات على الانتقام من الرجل وأن هذه الحقيقة البيولوجية هي سبب خضوع النساء وارتكاب الرجل الجريمة، في حين يرى البعض الآخر أن وقوع النساء ضحايا على أيدي الرجال سببه الأساسي أوضاع النساء الاجتماعية أكثر من طبيعتهن البيولوجية (السمري، 2002).

3 – تبين من تحليل المادة الإعلامية ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بين مرتكبي جرائم القتل وذلك بنسبة 33,7%؛ حيث يؤدي تدهور الوضع الاقتصادي للأسرة نتيجة لبطالة الزوج إلى نشأة الصراع والشجار بين الزوج والزوجة لعجزه عن توفير احتياجات البيت وكثيراً ما يسقط أحد الأبويين غضبه على الأبناء، وقد يسقط الأبناء غضبهم ورغبتهم في الانتقام على الآباء لعدم قدرتهم على تحمل واجب رعايتهم والإنفاق عليهم. وقد أوضح تقرير صادر عن مركز حوار للتنمية

وحقوق الإنسان تزايد معدل الجرائم التي تقع في محيط الأسرة، وبلغت في عام 2005 (496) جريمة، من بينها (103) جرائم وقعت في محيط الأسرة الواحدة، وأرجع التقرير الدافع الرئيس وراء ارتكاب هذه الجرائم إلى الفقر. (ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان، 2005).

4 – كشفت نتائج الدراسة عن ارتفاع نسبة ضحايا القتل في محيط الأسرة بين الشباب من 20 إلى أقل من 30 سنة وذلك بنسبة 25,1%. وارتفاع نسبة المجني عليهم في الفئة العمرية الأقل من عشر سنوات لتصل إلى 16,3%. ويمكن تفسير ذلك في ضوء سلوك العنف الموجه للأطفال والشباب، الذي يرجع إلى الواقع الاجتماعي الذي يحيط بهم، والذي يسوده الصراع بين الأجيال الصغيرة والأجيال الكبيرة في السن الممثلة للسلطة والرقابة، مثل الآباء وكبار السن وغيرهم. كما قد يرجع إلى عدم قدرة الآباء على التكيف في الحياة الزوجية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانيها الأسر؛ حيث يشكل الإيذاء النفسي والبدني للأبناء الوسيلة الوحيدة أمامهم للانتقام من الظروف المحيطة بهم. وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على قتل الأطفال إلى أن هناك علاقة بين الوضع الاقتصادي ومعدلات جرائم القتل في الدول النامية. (Rosenfeld & Messner,1991).

5 – تبين من نتائج تحليل مضمون المادة الإعلامية تركز معظم جرائم القتل في محيط الأسرة بمحافظة القاهرة بنسبة 29,7%. ويمكن القول: إن الجرائم عادة ما تتزايد في البيئات الحضرية والصناعية وتقل أو تنعدم في البيئات الريفية والقروية؛ نظراً لتعقد الحياة في المجتمع الحضري والصناعي وبساطتها في المجتمع الريفي والقروي. كما أن المجتمع الحضري قد يخلق الشخصية الإجرامية ويوفر الظروف الموضوعية والذاتية التي تنمو وتترعرع فيها تلك الشخصية. ويؤكد ذلك ما ذهب إليه علماء نظرية التفكك الاجتماعي من أن ضعف شبكة العلاقات الاجتماعية يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة نتيجة لضعف الضوابط الاجتماعية غير الرسمية، كما يرى كراتشفيلد crutchfield أن هناك عدداً من المتغيرات تفسر جرائم القتل، من بينها: النمو الحضري وعدم الاستقرار السكاني، فتغير حجم السكان والحراك الجغرافي يؤدي إلى زيادة الفوضى والتفكك، ومن ثم يعمل على تشجيع الجريمة. (Rosenfeld & Messner, 1991).

6 – أوضحت نتائج تحليل المضمون أن أكثر أنماط جرائم القتل شيوعاً كانت

جرائم قتل الوالدين للأبناء وذلك بنسبة 23,9%. ويمكن القول إن جرائم قتل الأمهات للأبناء، التي تمثلت في قيام الأم وعشيقها أو زوجها بطرد الأبناء أو التخلص منهم حتى تتفرغ لحياتها الخاصة. كذلك قتل الأم لطفلها الرضيع ليدفع ثمن حملها سفاحاً بأن تلقي به في مناطق القمامة أو تلقي به إلى الشارع حتى لا يعلم أحد بما حدث أو قتل الآباء وتعذيبهم للأبناء حتى الموت بحجة التأديب والإصلاح. فجميع هذه الجرائم التي يرتكبها الوالدان في حق الأبناء ظهرت خلال السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة. وتعد هذه النسبة مؤشراً مهماً على تحلل قيم المجتمع الداخلية، التي تشكل صمام الأمان بين الأفراد بصفة عامة وداخل النسق الأسري بصفة خاصة.

7 – سجلت جرائم قتل الزوجات للأزواج أعلى نسبة في الجرائم المخطط لها؛ حيث بلغت 87,9% بواقع (29) جريمة من إجمالي 141 جريمة، ويأتي التخطيط للجريمة بقصد الانتقام من الزوج نتيجة لسوء معاملته وقسوته مع الزوجة أو خوفاً من افتضاح أمر العلاقة غير الشرعية للزوجة، حيث تستعين المرأة بعشيقها أو أبنائها للتخلص من الزوج.

8 – تبين من نتائج تحليل المضمون أن التمثيل بالجثة أكثر شيوعاً في جرائم قتل الزوجات للأزواج وجرائم قتل الأزواج للزوجات بشكل متساو بنسبة 21,2%. ويمكن تفسير تزايد نسب التمثيل بالجثة بين الأزواج والزوجات والأبناء في ضوء تزايد معدلات العنف المضاد من جانب الزوجات والأبناء ضد مصدر العنف الذي أصبح خبرة ذاتية للحياة اليومية. وعلى الرغم من أن أغلب الدراسات والبحوث تركز على جرائم العنف والقتل الموجهة للزوجات والأبناء، فإنه انتشرت خلال العقد الماضي مظاهر مختلفة من العنف موجهة من الأبناء ضد الآباء والأمهات من ضرب وطرد من المنزل وقتل وخلافه. كما أصبح العنف متبادلاً بين الأزواج والزوجات؛ فقد تلجأ الزوجة للقتل تحت ضغط القهر والظلم الاجتماعي والثقافي (حلمي، 2004)، وقد أوضحت إحدى الدراسات أن أكثر من نصف الرجال المتزوجين في مصر معرضون للضرب من زوجاتهم، ووصلت نسبة عنف الزوجات ضد أزواجهن إلى 50,6% من إجمالي عدد المتزوجين في مصر. وقد فندت الدراسة أساليب العنف ضد الأزواج، حيث قالت الزوجات المتهمات بالعنف ضد أزواجهن في "الريف" إن الأساليب تبدأ بالشتائم ثم تتصاعد إلى التهديد بالضرب، ثم بالاعتداء البدني والقتل في بعض الأحيان، أما زوجات "الحضر" فقلن إن الأمر يبدأ بالمناقشة والحوار ثم

تتطور إلى الشتائم والتهديد بالضرب واللجوء إلى الشرطة، وفي بعض الأحيان إلى القتل أيضاً. (عوض، 2004).

9 – أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر الأدوات التي استخدمت في جرائم قتل الأزواج للزوجات كانت السلاح الأبيض سواء كانت سكيناً أو مطواة أو ساطوراً؛ إذ بلغت نسبة استخدامه 36,5%، كما كان السلاح الأبيض من أكثر الأدوات استخداماً أيضاً في قتل الزوجات للأزواج وذلك بنسبة 39,4%. وأكدت تلك النتيجة دراسة (فادية أبو شهبة)، التي أشارت إلى أن المرأة لم تعد تعتمد على الأدوات التقليدية كالسم والمخدر في جرائمها، كما كانت في الماضي؛ إذ استبدلت بذلك وسائل القتل الأخرى الأكثر وحشية كالآلات الحادة والأسلحة البيضاء: سكين، ساطور، سيف، خنجر وغيرها، والقتل بوساطة الأسلحة النارية (أبو شهبة، 2003). وعلى عكس غلبة السلاح الأبيض في قتل الأزواج أو الزوجات نجد أن الضرب – سواء بالعصا أو الجنزير الحديد أو الخرطوم – من أكثر الأدوات استخداماً من قبل الوالدين في قتل أبنائهم وذلك بنسبة 38,1%، ويشير ذلك إلى انتشار العنف داخل المجتمع المصري، وقد يكون هذا العنف مجرماً يحاكم عليه القانون، وقد لا يجرم ولا يتلقى مرتكبه العقاب، ويظهر ذلك في تعامل الآباء مع الأبناء بقسوة، فقد تنطوي عملية التنشئة على بعض أساليب العقاب البدني لمنع الأبناء من إتيان بعض السلوكيات غير المرغوب فيها، ولكن قد يأخذ هذا العقاب البدني شكلاً غير مألوف ومتعارف عليه دينياً أو اجتماعياً مثل الضرب بالكرباج أو الحرق أو الكي بالنار، وغيرها من الأساليب التي يمكن أن تؤدي بالابن إلى الموت.

10 – تختلف الدوافع من وراء ارتكاب الجريمة باختلاف شكل الجريمة وطبيعتها، وإن كان الدافع واحداً في جرائم قتل الأزواج للزوجات أو الزوجات للأزواج، فالعلاقة غير الشرعية للزوجة بآخر أو الشك في سلوكها والرغبة في الدفاع عن الشرف كان الدافع الرئيس وراء قتل الأزواج لزوجاتهم بنسبة 30,9%، وهو ما أكدته إحدى الدراسات التي أشارت إلى أن الرجل يقتل لأسباب عديدة، يرتبط معظمها بدوره الاجتماعي، مثل الشك في السلوك (الشناوي، 1988). وكان قتل الزوجات لأزواجهن أيضاً بسبب الشك في سلوكهن أو علاقتهن غير الشرعية بآخر والخوف من افتضاح أمرهن بنسبة 63,6%.

وتشير الدراسات إلى أن النساء اللائي قتلن أزواجهن بسبب سوء المعاملة أو

بسبب الإيذاء البدني، كان لهن تاريخ طويل من العنف ليس مع الزوج فقط ولكن مع الآباء في طفولتهن؛ فعنف الزوجة تجاه زوجها يلاحظ أنه يرتبط بالسياق الاجتماعي النفسي الذي تعيش فيه، والذي يتسم بالظلم الاجتماعي لها وبالنظرة المتدنية لإمكاناتها العقلية والمادية؛ مما ينمي لديها قيماً سلبية تجاه زوجها، وقد تندفع في علاقة غير مشروعة مع أحد الذكور المحيطين بها سواء من داخل الأسرة مثل شقيق الزوج أو ابن عمه أو من خارجها، وقد تشركه معها في التخلص من الزوج سواء بالقتل أو التسميم أو الحرق وخلافه (حلمي، 2004). كما أن المرأة تلجأ إلى القتل رغبة في الانتقام من المجتمع بأكمله بسبب تهميشها وتحميلها أعباء اقتصادية ونفسية تفوق قدرتها ككائن ضعيف البنية الجسدية والنفسية، وتترجم المرأة رغبتها عن طريق الانتقام من أفراد أساؤوا معاملتها وانتهكوا آدميتها.

وبالنظر إلى جرائم قتل الوالدين للأبناء نجد أن أهم الدوافع وراء القتل تمثلت في: الحمل سفاحاً من آخر والرغبة في الدفاع عن شرف الأسرة وذلك بنسبة 29,6%، ويعد قتل المواليد من الناحية العملية الطريقة الوحيدة التي تلجأ إليها الفتيات غير المتزوجات والنساء لإخفاء تورطهن في علاقة غير شرعية وتجنباً لنبذ المجتمع لهن؛ وذلك لأنه تم بطريقة مخالفة للشرع وعادات المجتمع وتقاليده. أما قتل الأبناء من أجل الدفاع عن الشرف فيمكن القول إن الأسرة المصرية المعاصرة هي أسرة أبوية. بمعنى أن رجالها وشبابها وفي بعض الأحيان فتيانها هم المسؤولون الحقيقيون عنها، فالذكر المصري يحتل مكانة اجتماعية رفيعة على وجه العموم سواء كان ابناً أم أخاً أم زوجاً أم أباً أم كان من خارج الأسرة (المجلس القومي للمرأة، 2001).

أما بالنسبة إلى جرائم قتل الأبناء للوالدين فيمكن القول إن انتشار القيم المادية في المجتمع أدى إلى تعميق مشاعر الأنانية لدى أطراف الأسرة سواء كانوا الوالدين أو الأبناء؛ الأمر الذي أثر على تماسك الأسرة وتراحمها. حيث أوضحت نتائج الدراسة أن رفض الآباء مطالب الأبناء المادية يدفع الأبناء إلى قتل الوالدين وذلك بنسبة 50%، أيضاً المعاملة القاسية من الوالدين تجاه الأبناء؛ حيث تشير الدراسات إلى أن هناك نوعين من الأبناء الذين يقدمون على قتل آبائهم، النوع الأول: هو الطفل الذي تساء معاملته بقسوة والذي يدفع دفعاً نحو فعل العنف بأشكاله المختلفة، والنوع الثاني: هو الابن المريض عقلياً، أو المتوتر نفسياً والمضطرب

عقلياً وانفعالياً (حلمي، 2004)، وهذا النوع هو الطفل المنعزل غير الاجتماعي من الناحية الأسرية، وهو النمط الذي يتفق مع الابن عماد 33 سنة، الذي قتل والده المسن 68 سنة، وهشم رأس والدته بمكواة كهربائية، وقد ذكر عماد أن والده اعتاد على معاملته بطريقة سيئة، كما اعتاد على حبسه داخل المنزل وأنه ليس نادماً على ما فعله، وكشفت التحريات أن المتهم مصاب بمرض نفسي وسبق أن أودع بأحد المستشفيات (9/2/2009). ولا نستطيع في هذا المجال تجاهل المشكلات النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها شباب الأسرة المصرية، التي تفضي في النهاية إلى صور عديدة من أشكال التفكك والتحلل، من أمثلتها اغتراب الشباب؛ نتيجة لعدم التكافؤ بين ثورة التطلعات والمفاهيم والقيم التي تزايد دور الاتصالات الكوكبية في إبرازها وبين الفرص المتاحة لإنجاز الأهداف، والانفصال بين ما يحصله من تعليم وبين المتطلبات السريعة التغير والتجدد لأسواق العمل، وتدل عليه زيادة معدلات البطالة، والفجوة بين النضج النفسي والاجتماعي وإلحاح الحاجة للإشباعات ذات الصلة بالنواحي الفسيولوجية والعاطفية واتساع المدى الزمني لفرص إشباعها، ويدلل عليه تأخير سن الزواج، والإحجام عنه لدى فئات ذات وعي نوعي بضرورة الزواج وتكوين الأسرة (ليلة، 2013). ويؤكد ذلك ما ذهب إليه العلماء الذين حاولوا الربط بين تزايد معدلات الجريمة ورأس المال الاجتماعي، فحينما يضعف رأس المال الاجتماعي يفتقر الشباب للمشاركة ولنماذج الأدوار، ولمن يقوم برعايتهم مهنياً وتربوياً.

كما تبين من نتائج تحليل المضمون للمادة الإعلامية أن الدافع الرئيس الذي يكمن وراء قتل الأشقاء كان الخلافات والمشاجرات بين الإخوة بسبب: الميراث، أو رفض إقراض المال، أو السرقة وذلك بنسبة 50%. ويمكن تفسير ذلك في ضوء تراجع عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، وفقدان الأسرة لسيطرتها عليهم، بالإضافة إلى غياب الرقابة على الأبناء في ظل انشغال الأم والأب بتحقيق طموحات اقتصادية واجتماعية فرضت عليهم، في ظل سياق اجتماعي وثقافي مغاير لظروف المجتمع المصري، فالهوة كبيرة بين الدخول والتطلعات اللا محدودة، وأسهم ذلك في توليد شعور لدى الأبناء بعجز الأسرة عن توفير الإشباعات لأبنائها، فالضغوط تصارع الآباء، والإحباط يهدد الأبناء، وأدى ذلك إلى اتساع الفجوة بين أطراف العلاقة، وحمل الأطفال والشباب قيماً جديدة أثراها الواقع الجديد، مؤداها أن المصلحة الخاصة تعلو على المصلحة الاجتماعية، والغاية تبرر الوسيلة (الحسيني، 2004). ولاشك أن مثل

هذه القيم تؤدي إلى انتصار مجموعة من الأنماط السلوكية غير المرغوبة بين الأشقاء والإخوة، كالعنف والصراع والشجار على كثير من الأمور، التي من بينها الصراع على المال، والميراث. كما يعد الشك في سلوك الأخت والرغبة في الدفاع عن شرفها وتأديبها أحد الدوافع الكامنة وراء قتل الإخوة الذكور لأخواتهم الإناث؛ وذلك لأن الطفل الذكر في الأسرة المصرية التقليدية يحظى بسلطة على أخواته البنات اللاتي يصغرنه واللاتي يكبرنه على السواء؛ لأن الثقافة السائدة هي ثقافة ذكورية ترفع من شأن الذكر مستمداً قوته من نسق القيم والمعايير السائدة في المجتمع (الجوهري، 1991). وأشار بورديو إلى أن المجتمع الذي يقوم رأسماله الثقافي والرمزي على قيمة (الشرف) سواء للرجل أو المرأة يستند في تفسيره لمعطيات الحياة الاجتماعية والرمزية بناء على هذه القيم الرمزية؛ بمعنى أن شرف الرجل وسمعته هما اللذان يقتضيان أن تدخل النساء ضمن ممتلكات الرجل وعليه حمايتها والدفاع عن شرفها (Bourdieu، 1977) حتى لو اقتضى الأمر منه أن يضربها أو يقتلها.

ويرى بوريو أن التعظيم من شأن القيم الثقافية الرمزية هو الذي يؤدي إلى عنف رمزي "symbolic violence" ضد النساء (Singly,2003)، ويرى الاتجاه النسوي الراديكالي أن الرجل ينظر إلى هذا العنف وكأنه عنف طبيعي؛ لأنه أمر مألوف في الثقافة الأبوية، ومن ثم فمن المألوف أيضاً أن تتحمله المرأة وتخضع له (stanke, 1985).

وفيما يتعلق بالدافع وراء جرائم قتل الأقارب أوضحت نتائج تحليل المادة الإعلامية أن نسبة 66,7% من الجرائم كان الدافع وراءها المشاجرات والخلافات العائلية والميراث والرغبة في الانتقام، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما تعرضت له الأسرة المصرية من تحولات بنائية انعكست على أوضاعها الداخلية، كما أثرت على شبكة العلاقات الأسرية والقرابية، وتقلصت الانتماءات والولاءات العائلية، وتحول النمط الجمعي الذي كان ينمو في ظله الأحفاد إلى نمط فردي مستقل وتزايدت المسافات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد الأسرة الواحدة، وتزايدت معه الأحقاد والغيرة بدلاً من الحب والمودة، وتضاءلت فرص الاتصال بين الأهل والأقارب والمعارف؛ مما أدى إلى ضعف مظاهر التضامن والتأييد الاجتماعي، كما تضاءل التزام أفراد الأسرة بمسؤولياتهم الاجتماعية والاقتصادية تجاه أقاربهم. بل إن استمرار العلاقات الاجتماعية في محيط الأسرة أصبح قائماً على الاستلطاف والميل الشخصي وليس على علاقات المصاهرة أو العلاقات القرابية الدموية.

المراجع :

إجلال إسماعيل حلمي. (2004). العنف الأسري في المجتمع العربي: تحليل نقدي، بحث منشور في مؤتمر: "واقع الأسرة في المجتمع، "تشخيص المشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة"، جامعة عين شمس، من 26–28 سبتمبر 2004: 122–148.

أحمد أبو زيد. (2000). القيم النسائية الإيجابية في الموروثات الثقافية، بحث منشور في: المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، من 18–20 نوفمبر 2000، القاهرة: المجلس القومي للمرأة، الجزء 3: البحوث والدراسات، ص14.

أمينة محمد بيومي. (1994)، التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي، أطروحة ماجستير، (غير منشور) جامعة المنوفية، كلية الآداب، قسم الاجتماع.

إيمان محمد محمود. (1989). سيكولوجية فعل القتل، دراسة نفسية اجتماعية مقارنة لقتل الأزواج والزوجات، أطروحة ماجيستر، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم نفس.

تقرير مصلحة الأمن العام (2012).

تيمونز روبيرتس وآخرون. (2004). ترجمة: سمر الشيشكلي، من الحداثة إلى العولمة "رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي" الجزء الثاني، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2008). الكتاب الإحصائي السنوي.

رباب الحسيني. (2004). واقع التنشئة الاجتماعية في الأسرة المصرية، بحث منشور في مؤتمر: "واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص المشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة"، جامعة عين شمس، من 26 –28 سبتمبر 2004.

رؤوف عبيد. (1977). **أصول علم الإجرام والعقاب.** ط4، القاهرة: دار الفكر.

سامية الساعاتي. (1983). **الجريمة والمجتمع: بحوث في علم الاجتماع الجنائي**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

سامية الساعاتي. (2006). **المرأة والمجتمع المعاصر**. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

السيد عوض. (2004)، **جرائم العنف الأسري بين الريف والحضر**. القاهرة: مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية.

عدلي السمري. (2002). **علم الإجرام النسوي، في "دراسات مصرية في علم الاجتماع"**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

عدنان الدويري. (1984). **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، أصول الإجرام**. ط3، الكويت: دار السلاسل للنشر والتوزيع.

عزة شرارة بيخون. (2009). **جرائم قتل النساء أمام القضاء اللبناني**. بيروت: منظمة كفى عنفاً واستغلالاً.

علي ليلة وآخرون. (2013). **دليل الأسرة في الإسلام**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

علي ليلة. (2004). تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها، في مؤتمر: "واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة،

المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، 26–28 سبتمبر، ص75.

عمر محيي الدين. (2003). **الجريمة: أسبابها ومكافحتها**. دار الفكر المعاصر.

فاتن محمد شريف. (2007). **الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة: دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

فادية أبو شهبة وآخرون. (2003). **النساء مرتكبات جرائم القتل العمدي: دراسة مسحية لسجون النساء في مصر**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ليستر ثورو. (2005). **مسقبل الرأسمالية**، ترجمة: السيد عطا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المجلس القومي للمرأة. (2001). **تقرير المرأة المصرية والخطة القومية**. التقرير الأول، القاهرة.

محمد الجوهري وآخرون. (1991). **الطفل والتنشئة الاجتماعية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد محروس الشناوي. (1988). جريمة القتل داخل العائلة: دراسة نفسية اجتماعية، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، مج 74، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب: 75–98.

مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية (يناير– مارس 2009). **الأسرة المصرية "الخوف من المعلوم"**، التقرير ربع السنوي الأول عن ظاهرة العنف الأسري، القاهرة.

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان (2005). جرائم الفقر في مصر، الجزء الثاني، www.moltaka.org/issues/05/pr0711.htm <http://www.moltaka.org/issues/05/pr0711.htm>

Alex, W. & Weon Kim.S. (Spring 2007), Socioeconomic change and homicide in a transitional society. *The Sociological Quarterly*, 48(2), 240

Off Our Backs, Awomen's news journal (august/ sept 1994), Justice Dept. Discovers Traditional Family Murder, 24 (8),p 4

Boudouris, J.(1971). Homicide and the family. *Journal of Marriage and Family*. Special Double Issue: Violence and the Family and Sexism in Family Studies, part 2, 33(4),pp 667-676.

Bourdieu, P.(1977). *The outline of a theory of Practice*. Translated by; Richard Nice, Cambridge univ Press.

Chilton, R. (spring - summer 2002). Homicides among Chicago families: 1870-1930, The *Journal of Criminal Law and Criminology* (1973), 92(3/4), 899-916.

Cullen, F. T and Wilcox, P. (2010). Retrieved from Encyclopedia of Criminological Theory,vol 1, <http://knowledge.sagepub.com>, p580.

Parker, R. N, (Jun 1989) Poverty, Subculture of Violence, and type of homicide. Oxford University Press, *Social Forces*, 67(4), 984.

Rosenfeld, R., Messner. F. S, and Baumer, E.(Sep 2001), Social capital homicide. *Social Forces*, Oxford Univ Press, 80(1), 283-310.

Rosenfeld, R. & Messner. F. S, (Mar 1991), The Social sources of homicide in different types of societies. *Sociological Forum*. 6(1), 54.

South, S and Cohen, L.,(Nov 1985), Unemployment and the homicide rate: A paradox resolved. *Social Indicators Research*, 17(4), p326.

Stanke, E. (1985), *Intimate Intrusions: Women's experience of male violence*. Boston: Routledge & kegan Paul.

Messner. F, S., Baumer, E., and Rosenfeld, R. (Dec 2004), *American Sociological Review*, 69(6), p885.

Singly, C. J.(2003), Bourdieu, Wharton and Changing culture in the age of innocence, *Culture Studies*, 17(3/4), Roultedge; Taylor & Francis ltd, p469.

Talles, E.(1995), Structural Sources of Socioeconomic Segregation in Brazilin - metropolitan areas. *American Journal of Sociology*, 100(5), 11.

قدم في: نوفمبر 2013
أجيز في: مايو 2014